

Distr.: General
16 April 2020
Arabic
Original: English and French



رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يسرني أن أحيل طيه تقرير الاستعراض الثالث للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر المرفق)، المقدم عملاً بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010) ووفقاً للإجراءات المبينة في بيان رئيس المجلس المؤرخ 28 شباط/فبراير 2020 (S/PRST/2020/4). وأرجو ممتناً إحالة هذا التقرير ومرفقاته إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كارمل أغويوس
الرئيس



مرفق الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
تقرير الاستعراض الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

المحتويات

الصفحة

5	أولا - مقدمة
7	ثانيا - الرئيس
7	ألف - الأنشطة القضائية
8	1 - موجز
9	2 - إجراءات التنفيذ
10	3 - القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية
11	باء - الأنشطة الإدارية
11	1 - الاجتماعات العامة
12	2 - مجلس التنسيق
13	3 - الإشراف على وظائف قلم المحكمة
14	جيم - المهام التمثيلية
15	ثالثا - الدوائر
16	ألف - الأنشطة القضائية
16	1 - موجز
17	2 - إجراءات المحاكمات الابتدائية
19	3 - دعاوى استئناف الأحكام
21	4 - إجراءات إعادة النظر
22	5 - انتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور
24	6 - أعباء العمل القضائي الأخرى
25	رابعا - المدعي العام
26	ألف - الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف

28	الهاربون من العدالة	- باء
30	المساعدة المقدمة للمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب	- جيم
32	الإدارة	- دال
34	تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	- هاء
36	قلم المحكمة	- خامسا
38	دعم الأنشطة القضائية	- ألف
39	حماية الضحايا والشهود	- باء
41	مرافق الاحتجاز	- جيم
41	الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية	- دال
42	نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم	- هاء
43	القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية	- واو
43	تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية	- زاي
44	إدارة المحفوظات والسجلات	- حاء
44	الميزانية وملاك الموظفين	- طاء
46	الإدارة	- ياء
47	الأنشطة الأخرى	- كاف
47	التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية	- سادسا
47	موجز	- ألف
48	تنفيذ توصيات عام 2018	- باء
49	تنفيذ توصيات عام 2020	- جيم
51	الاستنتاج	- سابعا

1 - أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين قبل 10 سنوات وفقا للقرار 1966 (2010) للاضطلاع بالوظائف المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة⁽¹⁾. وأنشئت الآلية للعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، ولفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد استعراضات للتقدم الذي المحرز في عملها، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وقد جرى استعراض التقدم المحرز في عمل الآلية، منذ إنشائها، في مناسبتين، في عامي 2016 و 2018⁽²⁾.

2 - وقد أعد هذا التقرير عن استعراض التقدم المحرز في عمل الآلية عملا بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010) ووفقا للإجراءات المبينة في بيان رئيس المجلس المؤرخ 28 شباط/فبراير 2020 (S/PRST/2020/4)، الذي طلب المجلس فيه إلى الآلية أن تقدم بحلول 15 نيسان/أبريل 2020 تقريرا عن التقدم المحرز في عملها منذ الاستعراض السابق للآلية في حزيران/يونيه 2018⁽³⁾. ويقدم التقرير لمحة عامة عن العمل الذي تضطلع به الآلية لإنجاز وظائفها، وجداول زمنية مفصلة للدعاوى قيد النظر في الوقت الحاضر، بما في ذلك العوامل المتصلة بمواعيد الإنجاز المتوقعة للقضايا، والمسائل الأخرى المشمولة باختصاص الآلية⁽⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، أخذت الآلية في الاعتبار الآراء والتوصيات الواردة في القرار 2422 (2018)، الذي طلب به المجلس إلى الآلية، على وجه الخصوص، مواصلة تعزيز الكفاءة وفعالية الإدارة وشفافيتها. وفي هذا الصدد، يتناول التقرير أيضا تنفيذ التوصيات المتعلقة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2018 في تقريره عن تقييم طرائق وعمل الآلية (S/2018/206) والخطوات الأخرى التي حددها المجلس في فترة الاستعراض السابقة.

3 - وفيما يتعلق بطلب مجلس الأمن أن تقدم الآلية تقريرا عن التقدم المحرز في عملها بشأن المسائل التي يشملها اختصاص الآلية، بما في ذلك وفقا للترتيبات الانتقالية الواردة في المرفق 2 للقرار 1966 (2010)، ترى الآلية أن الترتيبات الانتقالية لم تعد سارية المفعول. وكانت الترتيبات وثيقة الصلة بالموضوع قبل إغلاق المحكمتين وخلال الفترة التي كانتا موجودتان فيها في نفس الوقت مع الآلية. وأفادت الترتيبات في إيضاح المسائل المتعلقة بالاختصاص القضائي التي يمكن أن تنشأ قبل أن يصبح فرعا الآلية جاهزين للعمل بكامل طاقتهما⁽⁵⁾ وفي تحديد الكيفية التي يمكن بها للرئيس، والقضاة، والمدعي العام، ورئيس القلم

(1) في 1 كانون الثاني/يناير 2018، تولت الآلية المسؤولية عن جميع الوظائف المتبقية من كلتا المحكمتين.

(2) انظر تقرير الآلية عن تقدم أعمالها خلال الفترة الأولية (S/2015/896) 2015 وتقرير الآلية الدولية عن التقدم المحرز في عملها وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 19 آذار/مارس 2018 (S/2018/347).

(3) يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 نيسان/أبريل 2018 إلى 15 نيسان/أبريل 2020. والأرقام الواردة في هذا التقرير أرقام دقيقة حتى 15 نيسان/أبريل 2020، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(4) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الآلية عن تقدم أعمالها خلال الفترة الأولية (S/2015/896)، وتقرير الآلية عن التقدم المحرز في عملها وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 19 آذار/مارس 2018 (S/2018/347) والتقارير السابقة المقدمة من الآلية عملا بالمادة 32 من نظامها الأساسي خلال الفترة الأولية من عملياتها: S/2012/849؛ و S/2013/309؛ و A/68/219-S/2013/464؛ و S/2013/679؛ و S/2014/350؛ و A/69/226-S/2014/555؛ و S/2014/826؛ و S/2015/341؛ و A/70/225-S/2015/586؛ و S/2015/883؛ و S/2016/453؛ و A/71/262-S/2016/669؛ و S/2016/975؛ و S/2017/434؛ و A/72/261-S/2017/661؛ و S/2017/971؛ و S/2018/471؛ و A/73/289؛ و S/2018/569؛ و S/2018/1033؛ و S/2019/417؛ و A/74/267-S/2019/622؛ و S/2019/888.

(5) القرار 1966 (2010)، المرفق 2، المواد 1-6. ووفقا للقرار، بدأ فرعا الآلية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العمل في 1 تموز/يوليه 2012 و 1 تموز/يوليه 2013، على التوالي. وأغلقت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، على التوالي.

والموظفين أن يقوموا في آن واحد بخدمة كل من الآلية والمحكمتين⁽⁶⁾. وتتص الترتيبات أيضا على النقل المنسق للوظائف الأخرى للمحكمتين، التي استوعبتها الآلية بعد تاريخ بدء عمل كل فرع من الفرعين⁽⁷⁾. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2018، أصبحت الآلية مؤسسة قضائية منفصلة ومستقلة تعمل بكامل طاقتها؛ ومن ثم أصبحت الترتيبات الانتقالية الآن غير ذات أهمية.

4 - وأخذ تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم طرائق وعمل الآلية خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2020/236) بالاعتبار بشكل كامل في إعداد تقرير الاستعراض هذا. وعلى نحو أكثر تحديدا، قيّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره تنفيذ التوصيات التي قدمها في عام 2018، والتوقعات المتعلقة بالجدول الزمني للإنجاز، ووفورات التكاليف، والتنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين للموظفين، وتنفيذ سياسة للموارد البشرية تتسق مع ولاية ذات طابع مؤقت.

أولا - مقدمة

5 - تتكوّن الآلية من فرعين. وتولى فرعها في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، الوظائف التي ورثها من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا وبدأ عملياته في 1 تموز/يوليه 2012، في حين بدأ فرعها في لاهاي، هولندا، عمله منذ 1 تموز/يوليه 2013، متولياً الوظائف التي ورثها عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ووفقا للنظام الأساسي للآلية⁽⁸⁾، تتألف الآلية من ثلاثة أجهزة هي: (أ) الدوائر، التي يمكن أن يعين منها قضاة أفراد، وتُشكّل منها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف حسب الحاجة، ويتولى رئيس الآلية رئاستها؛ (ب) والمدعي العام؛ (ج) وقلم الآلية.

6 - ويرأس كل جهاز رئيس متفرغ مشترك بين الفرعين. ويوجد مقر رئيس الآلية في لاهاي، في حين يوجد مقرا المدعي العام ورئيس القلم في أروشا. وتستمر مدد الولاية الحالية للمسؤولين الرئيسيين الثلاثة لغاية 30 حزيران/يونيه 2020. وقد شغل المدعي العام، سيرج براميرتز، ورئيس قلم المحكمة، أولوفيمي إلياس، منصبيهما طوال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه طرأ تغيير في الرئاسة خلال الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تولى القاضي كارمل أغبوس (مالطة) منصبه في 19 كانون الثاني/يناير 2019، خلفا للقاضي ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي شغل منصب الرئيس لمدة ست سنوات ونصف اعتبارا من تموز/يوليه 2012. وكان الرئيس أغبوس يعمل قاضيا في الآلية مدرجا في القائمة القضائية منذ عام 2012.

7 - وبدأت الآلية عام 2018 بقبود كبيرة متعلقة بالميزانية، غير أن الفترة المشمولة بالتقرير تضمنت نشاطا قضائيا مهما في كلا الفرعين، بما في ذلك إعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وسير إجراءات الاستئناف في قضيتي المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش والمدعي العام ضد راتكو ملاديتش في الفرع في لاهاي، وكذلك الاستماع إلى طلب إعادة النظر في قضية المدعي العام ضد أوغسطين نغيرباتواري ودعوى انتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد تورينابو وآخرين في فرع أروشا.

(6) المرجع نفسه، المادة 7.

(7) المرجع نفسه، المادة 6.

(8) القرار 1966 (2010)، المرفق الأول.

8 - وواصلت الآلية أداء وظائفها المتبقية الأخرى وفقا لنظامها الأساسي، بما في ذلك تعقب الهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية، وحماية الشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية، وإدارة وحفظ محفوظات الآلية والمحكمتين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الآلية تعزيز إطارها القانوني والتنظيمي فيما يتعلق بمسائل الاحتجاز، وحماية الضحايا والشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام، ومواصلة وضع وتنقيح الإجراءات وطرائق العمل التي توائم بين أفضل ممارسات المحكمتين وتستند إليها مع مراعاة الاحتياجات التشغيلية الخاصة لمؤسسة أصغر حجما موجودة في قارتين (انظر الضميمة الأولى).

9 - وفي هذا السياق، أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره التقييمي الأخير (S/2020/236) بأن الآلية، "بوصفها مؤسسة قائمة بذاتها، أحرزت ... مزيدا من التقدم نحو تحقيق رؤية مجلس الأمن المتمثلة في منظمة صغيرة ومؤقتة وكفؤة". وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أنه "بين عامي 2018 و 2019، نفذت الآلية معظم التوصيات من تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2018". وخلص المكتب أيضا إلى أن الآلية تجاوزت الأهداف الموضوعية للتوازن بين الجنسين على نطاق الآلية، وإن كانت هناك ثغرات في رتب معينة وبين الفرعين.

10 - وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2019، أحرزت الآلية تقدما ملحوظا منذ استعراض حزيران/يونيه 2018 وكانت في طريقها إلى الانتهاء من القضايا الجارية خلال عام 2020، باستثناء أي دعاوى استئناف ممكنة. وكانت الآلية تتطلع بالفعل إلى اختتام فترة الاستعراض الحالية على النحو المتوقع في التقارير السابقة. ولكن تلك الخطط تأثرت مع الأسف بالأزمة الصحية العالمية الراهنة. ومع انتشار أخبار وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أقرت قيادة الآلية بالضرورة الملحة لتكييف أساليب عملها مع الحواجز العملية الناجمة عن الأزمة، مثل حظر التجمعات العامة، وحالات فرض حظر السفر وإغلاق الحدود. ونتيجة لذلك، أنشأت الآلية فريقا لإدارة الأزمة الناتجة عن مرض فيروس كورونا واعتمدت تدابير استراتيجية لكفالة استمرارية تصريف الأعمال، ونقلت موظفيها إلى ترتيبات العمل من بعد حيثما أمكن وعززت قدرتها على الاستجابة للظروف المتغيرة في كل فرع ومكتب ميداني على أساس يومي.

11 - وتركز الآلية، بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة، على تنفيذ أهم جوانب ولايتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة ورفاه جميع الموظفين والأشخاص الخاضعين لرعايتها. وحتى الآن، تتمكن الآلية من مواصلة عملياتها في جميع مجالات مسؤوليتها، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ في بعض المجالات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الآلية لا تزال في طور الانتقال الكامل إلى ترتيبات عملها الجديدة والتكيف معها. ويرد في جميع فروع هذا التقرير وصف للتفاصيل المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها الآلية للتصدي لوباء مرض فيروس كورونا. وستدرج أيضا معلومات إضافية في التقرير المرحلي المقبل للآلية، المقرر تقديمه في أيار/مايو 2020.

12 - وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي اتسمت بها نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال الآلية ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ استراتيجيتها العامة المتمثلة في وضع اللمسات الأخيرة على النشاط القضائي المخصص وزيادة تقليص عدد الموظفين وفقا لذلك، بما يتسق مع رؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها هيكلًا صغيرا ومؤقتا وكفؤا تنقلص وظائفه وحجمه مع مرور الوقت.

ثانياً - الرئيس

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية، بتوجيه من الرئيسين، إحراز تقدم ثابت في عملها القضائي والوظائف الأخرى المكلفة بها. وأشرف الرئيس ميرون والرئيس أغبوس، خلال فترة ولاية كل منهما، على عمل الآلية وتقديمها، مع التركيز على إنجاز الإجراءات القضائية المتبقية في الوقت المناسب عن طريق تنسيق عمل الدوائر وإدارة القائمة القضائية، بغية ضمان كفاءة الأعمال القضائية وتوزيعها على نطاق واسع مع الاستفادة على أفضل وجه من الخبرة القضائية المتنوعة للقضاة. وواصل كلا الرئيسين العمل مع رئيس قلم المحكمة فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية الخاضعة للسلطة العامة للرئيس. وإضافة إلى ذلك، مثل الرئيسان الآلية في مختلف المنديبات الخارجية وتواصلوا مع ممثلي منظمات دولية، بما فيها الأمم المتحدة، وكذلك مع مسؤولين حكوميين وأصحاب مصلحة آخرين، من قبيل مجموعات الضحايا وأفراد المجتمع المدني.

14 - وبعد أن تولى الرئيس أغبوس منصبه في كانون الثاني/يناير 2019، أعلن عن الأولويات التالية لرئاسته: (أ) ضمان إنجاز الإجراءات القضائية المتبقية للآلية بكفاءة وفي الوقت المناسب، مع ضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية للمتهمين في محاكمات عادلة؛ (ب) وتعزيز الولاية الفريدة للآلية من خلال إرساء ثقافة عمل موحدة، وتحسين التنسيق بين الفرعين ومواءمة الممارسات والإجراءات المتبعة في الفرعين؛ (ج) والترويج لبيئة عمل تشجع على رفع الروح المعنوية للموظفين وتحسين أدائهم. ولا تزال تلك الأولويات قائمة في الوقت الذي تواصل فيه الآلية النهوض بتنفيذها بفعالية.

ألف - الأنشطة القضائية

15 - يتلقى الرئيس والقضاة المستقلون الـ 24 المدرجون في القائمة القضائية الدعم من فريق صغير من الموظفين القانونيين والإداريين في سياق تنفيذ ولاياتهم القضائية، وفي حالة الرئيس، في الاضطلاع بمسؤولياته الإشرافية والتمثيلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل كلا الرئيسين بشكل وثيق مع إدارة الدوائر وموظفيها لتعزيز الأداء السلس والفعال من حيث التكلفة للدوائر بوجه أعم. وفي هذا الصدد، تمكنت الدوائر - تحت إشراف الرئيس - من تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستويات منخفضة نسبياً لملاك موظفي الدعم القانوني والإداري.

16 - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت قيادة الآلية عدة تدابير للانتقال إلى ترتيبات العمل من بعد نتيجة لوباء مرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من أن الآلية تتبع ممارسة قديمة العهد تتمثل في عمل القضاة من بعد من بلدانهم الأصلية، فإن الموظفين الذين يقدمون الدعم يعملون أساساً في الموقع. ونتيجة لذلك، تتخذ تدابير مختلفة لتمكين الموظفين من الاضطلاع بواجباتهم المهنية من بعد. ولئن كان ذلك يمثل تحدياً جديداً للآلية، فقد استند إلى خبرتها السابقة في هذا المجال: وُضع الأساس للانتقال إلى العمل من بعد بفضل اعتماد ترتيبات العمل المرنة، على النحو المذكور في الفرع الخامس أدناه.

17 - وتتسم ترتيبات العمل من بعد هذه بأنها بالغة الأهمية لضمان استمرارية تصريف الأعمال، التي تتسم بأنها حيوية، بالنظر إلى الطابع الفريد للآلية بوصفها محكمة جنائية دولية ذات تأثير كبير في مصير الأشخاص المحتجزين، والمتهمين والمدانين وحقوقهم الأساسية. وتواصل الآلية ضمان مراعاة الأصول القانونية وحماية الحقوق الأساسية، وذلك أساساً من خلال الفصل دون انقطاع في المسائل المتعلقة بهؤلاء الأشخاص. ولكن في الحالات التي لا تكون فيها ترتيبات العمل من بعد ممكنة، تحافظ الآلية، مع إيلاء

الاعتبار الواجب لسلامة الموظفين ورفاههم، على حد أدنى من الوجود في الموقع عن طريق تنفيذ نظام تناوب وساعات عمل متداخلة وتحقيق الحد الأمثل من الموارد من خلال إعادة توزيع الموظفين. ولا يزال يجري تقييم المسائل المتصلة بالسرية، والمعدات المناسبة، وتكنولوجيات الاتصالات المعززة، والأهم من ذلك، قدرة الموظفين على التعامل مع هذا النهج الجديد والتكيف معه.

1 - موجز

18 - وفقا للفقرة 3 من المادة 12 من النظام الأساسي، يكون الرئيس عضوا في دائرة الاستئناف ويتولى رئاسة إجراءاتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع الثالث أدناه، استمع الرئيس إلى دعاوى استئناف أحكام محاكمات ابتدائية وعدد من دعاوى الاستئناف التمهيدية الناشئة عن إجراءات إعادة المحاكمة في قضية ستانيسلاش وسيماتوفيتش وقضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وعلى نحو منفصل، ترأس الرئيس دائرة الاستئناف في دعوى استئناف أقامتها إحدى الدول فيما يتعلق بقضية بويبيش وراديتا لانتهاك حرمة المحكمة.

19 - ووفقا للمادة 31 (ألف) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية⁽⁹⁾، يتمتع الرئيس بسلطة على رئيس القلم فيما يتعلق بمسؤوليات الأخير ذات الصلة بإدارة الآلية وتقديم الخدمات لها. وفي هذا السياق، يكون الرئيس مسؤولا عن استعراض بعض القرارات الإدارية لرئيس القلم عندما تكون موضع نزاع، بما في ذلك القرارات المتعلقة بمسائل المعونة القانونية أو الاحتجاز وغيرها من طلبات المساعدة، على النحو المنصوص عليه في الإطار القانوني للآلية.

20 - وقد فصل الرئيس في عدة شكاوى بشأن ظروف الاحتجاز وطبق، في سياق القيام بذلك، القواعد والأنظمة الجديدة المتعلقة بإجراءات تقديم الشكاوى الخاصة بالمحتجزين. وقد اعتمد الرئيس السابق ميرون القواعد الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ودخلت القواعد حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2018. وكان إنشاء نظام جديد للاحتجاز تطورا هاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أدى إلى مواعمة قواعد الاحتجاز للمحكمتين. ويتضمن النظام الجديد أيضا عدداً من اللوائح التي تنفخ القواعد المتعلقة بالإشراف على الزيارات إلى المحتجزين والاتصال معهم والإجراءات التأديبية للمحتجزين. وهو يمثل تحسنا في الإدارة العامة للاحتجاز في الآلية. والأهم من ذلك أنه يستند إلى أفضل ممارسات المحكمتين، وكذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وهو بمنزلة نموذج لإدارة السجناء في المحاكم الدولية الأخرى وفي النظم الوطنية.

21 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الرئيس 68 قرارا أو أمرا تتعلق بالاستعراض الإداري أو مسائل متنوعة أخرى، بما في ذلك 23 قرارا أو أمرا في عام 2018 (7 في فروع أروشا و 16 في فرع لاهاي)، و 38 قرارا أو أمرا في عام 2019 (32 في فرع أروشا و 6 في فرع لاهاي)، و 7 قرارات أو أوامر صدرت في فرع أروشا في الأشهر الثلاثة والنصف الأولى من عام 2020 (انظر الضميمة الثانية). ومن المتوقع أن ينخفض عدد الشكاوى المتعلقة بظروف الاحتجاز بالتزامن مع تناقص عدد المحتجزين في مرفق

(9) يمكن الاطلاع على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على <https://www.irmct.org/en/basic-documents/rules-procedure-and-evidence>.

الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، في حين يتوقع أن تستمر طلبات أخرى للمراجعة الإدارية ما دامت هناك أعمال قضائية أخرى.

22 - وأخيراً، وعملاً بالمادة 12 من النظام الأساسي، يعين الرئيس قضاة الآلية المناوبين ويعهد بالعمل القضائي إلى قضاة وحيدين أو هيئات قضائية حسب الاقتضاء، واضعاً في الاعتبار التوزيع العادل للعمل فيما بين القضاة، والتوزيع الجغرافي والجنساني وأي تضارب ممكن في المصالح. وأصدر الرئيس 98 أمر تكليف بمهام خلال الفترة المشمولة بالاستعراض: 37 أمراً في عام 2018، و 51 أمراً في عام 2019 و 10 أوامر في الأشهر الثلاثة والنصف الأولى من عام 2020. وإجمالاً، جرى وفقاً لذلك إسناد 32 من المسائل الناشئة في فرع أروشا و 66 في فرع لاهاي. وفيما يتعلق بكل من هذه المسائل، ينظر الرئيس بعناية، على أساس الخبرة السابقة المكتسبة من المهام المماثلة، في حجم العمل المطلوب وحجم الوقت اللازم للذين سيدفع أجر لقاءهما، وفقاً لما هو ضروري إلى حد معقول.

2 - إجراءات التنفيذ

23 - يتولى الرئيس مسؤولية الإشراف على إنفاذ الأحكام، بما في ذلك إصدار أوامر تحدد دولة الإنفاذ القانون بالنسبة إلى الأشخاص المدانين، والبت في طلبات العفو، أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر والإشراف على الظروف العامة لسجن الأشخاص المدانين.

24 - وقد خصص كلا الرئيسين قدراً كبيراً من الوقت والموارد للمسائل المتصلة بالإنفاذ. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل 2018 ووقت كتابة هذا التقرير، أصدر ما مجموعه 70 قراراً وأمرًا (41 في فرع أروشا و 29 في فرع لاهاي) تتعلق بإنفاذ الأحكام، بما في ذلك 9 أوامر تحدد دولة إنفاذ و 12 قراراً بشأن الطلبات أو الإشعارات الموجهة للدول بشأن العفو، أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر (انظر الضميمة الثانية). وينظر الرئيس الحالي في عدد من مسائل الإنفاذ السرية وهو لا يزال يتلقى معلومات تكميلية فيما يتعلق بهذه المسائل على أساس منتظم. وبسبب الطابع الخاص بكل قضية للمسائل، كثيراً ما تكون المسائل المعنية فريدة من نوعها، وغير مسبقة ومعقدة، ويعتمد الرئيس على تعاون الدول فيما يتعلق بمعظم هذه القضايا. ولذلك يصعب تقدير المدة الزمنية اللازمة لحل هذه المسائل.

25 - ومن التطورات الفقهية الملحوظة خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير تطور يتعلق بالإفراج المبكر المشروط. وفي حين أن السلطة التقديرية لفرض شروط على الإفراج المبكر تسند دائماً إلى الرئيس، فهي تسترشد بقرار مجلس الأمن 2422 (2018)، الذي شجع المجلس فيه، مشيراً إلى الشواغل التي أعرب عنها بعض الدول الأعضاء، على فرض هذه الشروط، حسب الاقتضاء. وفي النص الأول من شهر كانون الثاني/يناير 2019، أُطلق سراح شخصين مدانين في وقت مبكر، رهناً بشروط. ودفع أحد هذين الشخصين فيما بعد بأن فرض الشروط مثل تجاوزا للسلطة، وهو ادعاء رفضه الرئيس في قرار معلل، شرح فيه السلطة التي يمكن بموجبها جعل الإفراج المبكر متوقفاً على الوفاء بشروط معينة. وسيواصل الرئيس الاستناد إلى هذه القرارات عند التفكير فيما إذا كان سيمارس سلطته التقديرية في الموافقة على الإفراج المبكر عن شخص مدان.

26 - ومن المتوقع أن تستمر أنشطة الرئيس فيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام إلى أن يقضي آخر شخص مدان فترة عقوبته في السجن، مع مراعاة أحكام القاعدة 128 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات،

التي تنص على أن الآلية ستشرف على الأحكام بالسجن خلال فترة عملها وأن مجلس الأمن يمكن أن يعين هيئة لمساعدتها وللشروع في الإشراف على الأحكام بعد أن ينتهي وجود الآلية من الناحية القانونية.

27 - وأشار الأمين العام في تقريره المؤرخ 21 أيار/مايو 2009 إلى أن المحكمتين قدرتا أنه يمكن توقع طلبات تخفيف العقوبة، أو العفو أو الإفراج المبكر حتى عام 2027 على الأقل بالنسبة إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحتى عام 2030 تقريبا بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2009/258، الحاشية 24). وترى الآلية أن تقديرات عام 2009 تحتاج إلى تنقيح لتعكس الأحكام العديدة المفروضة منذ ذلك الوقت. وتجدر الإشارة إلى أن 18 شخصاً يقضون حالياً أحكاماً بالسجن المؤبد، في حين أن 14 شخصاً مداناً سيكملون مدة عقوبتهم بين عامي 2030 و 2040 ولن يكمل 8 أشخاص آخرين مدة عقوبتهم إلا بعد عام 2040. وستكون مدد الحبس الخاصة بأخر ثلاثة أحكام فرضت قد قضيت بكاملها في عام 2044. وفي حين أن معظم الأشخاص المدانين الذين يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد سيكونون مؤهلين للنظر في العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر عنهم بعد عام 2030، فإن شخصين مدانين آخرين يقضيان أحكاماً بالسجن المؤبد لن يكونا مؤهلين إلا بعد عام 2038. وقد تتأثر المدة الزمنية المقضية في الحبس فعلاً بالسن أو الظروف البدنية والصحية للأشخاص المدانين، وكذلك بأي إجراءات ممكنة لإعادة النظر. وإضافة إلى ذلك، قد تتطلب إجراءات المحاكمة الابتدائية والاستئناف الجارية إجراء المزيد من التعديلات على هذه التقديرات.

28 - وتود الآلية أن تعتم هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها لجميع دول الإنفاذ الـ 14 على مواصلة دعمها ومشاركتها في إنفاذ الأحكام. فلولا هذا الدعم، لكان من المستحيل أداء هذا الجانب من عمل الآلية الذي يتسم بأهمية حاسمة - وإن كان أقل لفتاً للأنظار. وتعتم الآلية أيضاً الفرصة للاعتراف برد الفعل الفوري من جانب دول الإنفاذ والثناء عليه استجابة لطلبها الحصول على معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها سلطات السجون التابعة لها لاحتواء انتشار وباء مرض فيروس كورونا ومنع أي تعرض محتمل للأشخاص التي أدانتهم الآلية للفيروس. ووفقاً للمعلومات الواردة من دول الإنفاذ حتى الآن، لم يبلغ عن أي حالة في أي من السجون التي تؤوي الأشخاص التي أدانتهم الآلية، ويجري اعتماد خطط وطنية للسجون في عدة دول إنفاذ لمكافحة انتشار الوباء. وستواصل الآلية رصد الحالة وطلب معلومات مستكملة بانتظام من جميع دول الإنفاذ.

3 - القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

29 - وفقاً للفقرة 5 من المادة 6 من النظام الأساسي، تتولى الآلية مسؤولية رصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية المحلية للمحاكمة، بمساعدة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية. وفي حين أن قلم المحكمة يهتم بالجانب اللوجستي للعملية، بما في ذلك الاتصال بالمراقبين على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه، فإن الرئيس مسؤول عن الإشراف العام على عملية الرصد. وعملاً بالنظام الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والأحكام القضائية المنطبقة، يجوز للمدعي العام، وللمتهم في حالات معينة، طلب إلغاء الإحالة قبل أن تصل القضية إلى مرحلة الحكم النهائي في الإجراءات المحلية. ويجوز للرئيس في حالة تقديم طلب إلغاء، أو متصرفاً من تلقاء ذاته، أن يكلف دائرة ابتدائية بأن تفصل في إلغاء الإحالة.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية رصد قضايا جان أوينكيندي، وبرنار مونيا غيشاري ولايسلاس نتاغانزو، الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأحالت تلك المحكمة قضاياهم إلى

رواندا، وكذلك قضية *لوران بوسيبورتا وونسلاس مونيشياكا*، اللذين أحالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قضيتيها إلى فرنسا. وفي رواندا، يجري حالياً استئناف قضيتي *أوينكيندي ومونياغيشاري*، وتتواصل إجراءات المحاكمة الابتدائية في قضية *نتاغانزوا*. ولا تزال الآلية تتلقى تقارير منتظمة عن هذه القضايا الخمس من المراقبين الذين يتابعون الإجراءات في القضايا، على النحو المفصل أدناه.

31 - وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدر قاضي التحقيق في فرنسا لائحة اتهام في قضية *بوسيبورتا*، تؤكد بعض التهم وتردّ بعضها الآخر أو تعيد توصيفه. ولا تزال الإجراءات جارية، ومن المقرر مؤقتاً عقد الجلسة المقبلة في القضية في 13 أيار/مايو 2020. أما فيما يتعلق بقضية *مونيشياكا*، فقد أصدرت محكمة النقض في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 قراراً بإغلاق القضية. وألغيت بعثة الرصد التي كان من المقرر الاضطلاع بها في كانون الأول/ديسمبر 2019 بسبب الإضرابات الواسعة النطاق في فرنسا، التي أعاققت قدرة المراقب على السفر. وألغيت أيضاً بعثة الرصد التي كان من المقرر الاضطلاع بها في آذار/مارس 2020 بسبب القيود المفروضة نتيجة لوباء مرض فيروس كورونا.

32 - وإضافة إلى ذلك، أحيلت قضية أحد الأفراد الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم، وهو فلاديمير كوفاتشيفيتش، إلى صربيا من جانب تلك المحكمة في آذار/مارس 2007. وبعد الإحالة، عُلمت الإجراءات بعد أن تبين أن المتهم لا يتمتع بالأهلية للمثول للمحاكمة. وتواصل الآلية رصد حدوث أي تغييرات في حالة هذه القضية المحالة.

33 - ومن المتوقع أن تستمر أنشطة الآلية فيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية طوال الفترة التي سيستغرقها النظر في تلك القضايا. وفي حين أن كل قضية تختلف عن غيرها، فإن الخبرة المكتسبة من القضايا التي أحيلت حتى الآن مفيدة في تقدير الآجال الزمنية المحتملة. وفي رواندا، ظلت قضية *أوينكيندي ومونياغيشاري* في مرحلة الاستئناف لمدة ست وخمس سنوات على التوالي، منذ نقلهما. ويشير ذلك إلى أن قضية *نتاغانزوا* والإجراءات المتعلقة بالهاربين المتبقين الذين أحيلت قضاياهم إلى رواندا قد تستغرق نفس القدر من الوقت لإنجازها. وسيكون وضع تقديرات إضافية بشأن مواصلة الآلية تنفيذ مهمة الرصد فيما يتعلق بقضية *بوسيبورتا* في فرنسا متوقفاً على قرارات السلطات القضائية الفرنسية في هذا الصدد.

باء - الأنشطة الإدارية

34 - بالإضافة إلى مهامه القضائية، يضطلع الرئيس، بصفته رئيس المؤسسة، بمجموعة من الأنشطة الإدارية، بما في ذلك عقد اجتماعات عامة للقضاة ورئاسة مجلس تنسيق الآلية، وكذلك الإشراف على جميع وظائف قلم المحكمة، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتصلة بإعداد الميزانية، وإنفاذ الأحكام، وظروف الاحتجاز، وتخصيص المعونة القانونية وأجور القضاة. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، تناول الرئيس عدداً من المسائل التي أثارها القضاة، مثل الاستحقاقات وظروف العمل، في الجلسة العامة المعقودة بالحضور الشخصي في آذار/مارس 2019، وأصدر في 21 شباط/فبراير 2020 مبادئ توجيهية داخلية منقحة لأجور القضاة.

1 - الاجتماعات العامة

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد ما مجموعه ثلاثة اجتماعات عامة للقضاة. وفي الفترة من 26 أيلول/سبتمبر إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عقد الرئيس آنذاك ميرون اجتماعاً عاماً من بعد عن

طريق إجراءات خطية. وفي 4 و 5 آذار/مارس 2019، عقد الرئيس أغيبوس اجتماعا عاما بالحضور الشخصي للقضاة في مباني الآلية في أروشا، وهو ليس إلا المرة الثانية التي اجتمع فيها جميع القضاة منذ إنشاء الآلية، والمرة الأولى التي عقد فيها الاجتماع في أروشا. وقد أتاح ذلك فرصة بالغة الأهمية للقضاة ليس فقط للتعرف على قاعة المحكمة التي بدأت العمل فيها حديثا في فرع أروشا، ولكن أيضا للالتقاء أحدهم بالآخر شخصيا والشروع بعدئذ في مناقشات مباشرة تهدف إلى طرح وحل المسائل الموضوعية المتعلقة بعمل الجهاز القضائي للآلية. وعقد الرئيس أغيبوس اجتماعا عاما آخر من بعد في الفترة من 18 تشرين الأول/أكتوبر إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2019.

36 - ويشكل الاجتماعان المعقودان عن بعد مثالين على الهيكل الفريد للآلية وأساليب عملها الفعالة من حيث التكلفة. وإضافة إلى ذلك، يتيح عقد الاجتماعات العامة من بعد للقضاة فرصة دينامية للتفاعل ومناقشة أساليب عمل الدوائر وتحديات العمل من بعد، وكذلك تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وستواصل الآلية المناوبة بين الاجتماعات العامة من بعد والاجتماعات العامة التي تعقد بالحضور الشخصي وستواصل بهذه الطريقة تخفيض التكاليف. وستتوقف إمكانية عقد الاجتماع العام المقبل بالحضور الشخصي على النحو المقرر في لاهاي في النصف الثاني من عام 2020 على الظروف السائدة فيما يتعلق بوباء مرض فيروس كورونا.

37 - ولتعزيز كفاءة الاجتماعات العامة، وضع إجراء تنظر بموجبه لجنة، تتألف من ثلاثة قضاة، والرئيس بحكم منصبه وممثلي مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة ورابطة محامي الدفاع الممارسين أمام المحاكم الدولية بمختلف أنواعها الذين لا يتمتعون بالتصويت، في جميع المقترحات المقدمة إليها من الرئيس، أو القضاة، أو المدعي العام، أو رئيس القلم أو رابطة محامي الدفاع. وتقدم اللجنة، بعد أن ينظر أعضاؤها بعناية في المقترحات، تقريرا يتضمن توصيات باتخاذ إجراءات بشأنها إلى الرئيس لإحالتها إلى القضاة. وتقدم هذه التقارير سنويا؛ وأسفر كل من الاجتماعات العامة الثلاثة عن إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أحالها الرئيس على الفور إلى مجلس الأمن⁽¹⁰⁾. وكانت التعديلات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وشهادة الزور، وتعيين محامي الدفاع، وعملية البت في طلب يلتمس تنحية قاض.

2 - مجلس التنسيق

38 - عملا بالمادة 25 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يرأس الرئيس الاجتماعات العادية لمجلس تنسيق الآلية. ويتألف المجلس من الرئيس، والمدعي العام ورئيس القلم. وتُعقد هذه الاجتماعات الدورية بالحضور الشخصي، أو عند الاقتضاء عن طريق التداول بالفيديو بين الفرعين. واجتمع المجلس في مناسبات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة، وتبادل المعلومات، ومناقشة الأولويات الحالية وسير العمل الداخلي في الآلية، بما في ذلك الميزانية وعمليات تجديد أماكن العمل، وآخر مرة، لاعتماد تدابير للتصدي لوباء مرض فيروس كورونا.

(10) رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، و 13 أيار/مايو 2019 و 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

3 - الإشراف على وظائف قلم المحكمة

39 - وفقا للمادة 31 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتمتع الرئيس بسلطة على رئيس القلم فيما يتعلق بمسؤوليات الأخير ذات الصلة بإدارة الآلية وتقديم الخدمات لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز الرئيس قبل كل شيء على تبسيط العمل ومواءمة الممارسات بين الفرعين وحث قلم المحكمة على مواصلة وضع وتحديث التوجيهات الإجرائية والسياسات ذات الصلة وعلى تنفيذ نظام إيداع موحد لكلا الفرعين. وعلى وجه الخصوص، استعرض الرئيس المقترحات المقدمة من قبل رئيس القلم لتحديث وتحسين مدونة قواعد السلوك المهني لمحامي الدفاع أمام الآلية. وعلاوة على ذلك، بعد مشاورات مستفيضة بين الرئيس ورئيس القلم، أصدر رئيس القلم في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 توجيهها إجرائيا بشأن توفير خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود⁽¹¹⁾.

40 - وإضافة إلى ذلك، يعكف الرئيس حاليا على إنجاز عملية التشاور مع المسؤولين الرئيسيين الآخرين لتحديث التوجيه الإجرائي بشأن إجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أდანتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية.

41 - وعلاوة على ذلك، ونتيجة لتركيز الرئيس على زيادة التنسيق بين الفرعين واتباع أساليب عمل موحدة، أنشئت في أروشا وحدة للسجلات القضائية وعمليات المحاكم للعمل إلى جانب نظيرتها الموجودة في لاهاي، وأعدت كذلك قائمة بالموظفين المناوبين في أروشا لتمكين كلا الفرعين من الاستجابة لأي مسائل عاجلة وغير متوقعة يمكن أن تطرأ. ومن التطورات الهامة الأخرى في هذا الصدد إطلاق نظام موحد للإيداع لكلا الفرعين - قاعدة البيانات القضائية الموحدة - بعد أن كان المشروع معلقاً لمدة سبع سنوات. ويرد المزيد من التفاصيل عن حالة المشروع في الفرع الخامس أدناه.

42 - وبعد أن انضم الرئيس إلى المدعي العام للآلية ورئيس قلمها كعضو في الشبكة الدولية لأنصار المساواة بين الجنسين، تعاون بشكل وثيق مع المسؤولين الرئيسيين الآخرين، وجهات تنسيق الآلية⁽¹²⁾ واتحاد موظفي الآلية بشأن مسائل المساواة بين الجنسين، والتحرش وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل. وشمل ذلك توعية الموظفين على نحو فعال بنشرة الأمين العام الصادرة في أيلول/سبتمبر 2019 التي تتناول التمييز، والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة (ST/SGB/2019/8)، التي يجري إدماجها حاليا في إطار السياسات الخاص بالآلية.

43 - وأخيرا، يشرف الرئيس أيضا على أنشطة مكتب العلاقات الخارجية لكفالة إبلاغ الجمهور عامة والجمهور المستهدف بأهداف الآلية وأولوياتها وأنشطتها على نحو دقيق وفي الوقت المناسب. ويشمل ذلك توفير المعلومات لتعزيز فهم عمل الآلية ودعمه وتيسير الوصول إلى الإجراءات القضائية والمحفوظات. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد الدعم الذي قدمته الآلية لافتتاح مركز سراييفو للإعلام المعني بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أيار/مايو 2018. ويتيح مركز الإعلام إمكانية الوصول المباشر

(11) يحل هذا التوجيه الإجرائي (MICT/40، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) محل السياسة المتعلقة بتقديم خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود، التي صدرت لأول مرة في 26 حزيران/يونيه 2012.

(12) عين رئيس قلم المحكمة جهات تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية، وبالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وبإدماج التنوع، ومسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والبيول الجنسية وحامل صفات الجنسين، ويقضيا الإعاقة وإمكانية الوصول، وبالسلوك والانضباط.

والموجه إلى السجلات القضائية العامة للمحكمة ويعزز الإرث الذي تركته. ولا تزال الآلية مستعدة لتيسير إنشاء مراكز إعلام مماثلة مع جهات أخرى من أصحاب المصلحة في يوغوسلافيا السابقة.

جيم - المهام التمثيلية

44 - يتولى الرئيس المسؤولية أيضا عن عدد من الواجبات التمثيلية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، إضافة إلى التفاعل مع الفريق العامل غير الرسمي للمحكمتين الدوليتين، والتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين والدبلوماسيين. وتتسم مشاركة الرئيس مع الدولتين المضيفتين والبلدان الأخرى المتأثرة بعمل الآلية بأهمية خاصة.

45 - وعملا بالنظام الأساسي، قدم الرئيس ميرون والرئيس أغيوس، كل منهما أثناء ولايته، التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، حسب الاقتضاء. وقُدمت التقارير الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر التي تقدم كل سنة أشهر عن التقدم المحرز في عمل الآلية إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (S/2018/1033، المرفق الأول) وفي أيار/مايو 2019 (S/2019/417، المرفق الأول) وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/888، المرفق الأول)، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الرئيس ميرون التقرير السنوي السادس للآلية إلى الجمعية والمجلس في 1 آب/أغسطس 2018 (A/73/289-S/2018/569) وألقى كلمة أمام الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وقدم كذلك تقريرا إلى المجلس وإحاطة إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين بالحضور الشخصي في كانون الأول/ديسمبر 2018. وقدم الرئيس أغيوس التقرير السنوي السابع للآلية إلى الجمعية والمجلس في 1 آب/أغسطس 2019 (A/74/267-S/2019/622). وقدم تقريرا إلى المجلس وإحاطة إلى الفريق العامل غير الرسمي في تموز/يوليه 2019 بدلا من حزيران/يونيه، تمشيا مع برنامج عمل المجلس، للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الدولية. ثم ألقى كلمة أمام المجلس مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2019، بعد أن كان قد ألقى كلمة أمام الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكما ذكر سابقا، من المقرر تقديم التقرير المقبل من التقارير المرحلية التي تقدم كل سنة أشهر في أيار/مايو 2020؛ وبعد ذلك، يأمل الرئيس في إلقاء كلمة أمام المجلس في حزيران/يونيه 2020، إما شخصيا، إن سمحت ظروف السفر بذلك، أو عن طريق التداول بالفيديو.

46 - وواصل كلا الرئيسين أيضا التفاعل بنشاط مع المجتمع الدبلوماسي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، قام الرئيس ميرون بزيارة رسمية إلى صربيا، والبوسنة والهرسك وكرواتيا في الفترة من 19 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وزيارة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في بداية كانون الثاني/يناير 2019، حيث التقى بأعضاء السلك الدبلوماسي ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

47 - وقام الرئيس أغيوس، وفقا لالتزامه بإقامة علاقات أقوى مع الدول الأكثر تضررا من عمل الآلية، بزيارة رسمية إلى رواندا في نيسان/أبريل 2019 بمناسبة الاحتفال بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية للنتوتسي، حيث شارك في مناسبات الاحتفال والتقى بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأعضاء من المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلون للضحايا. ومما يؤسف له أن الرئيس لم يتمكن من حضور احتفال هذا العام بإحياء الذكرى السنوية السادسة والعشرين للإبادة الجماعية للنتوتسي شخصيا بسبب وباء مرض فيروس كورونا، والقيود المفروضة على السفر التي تحظر الرحلات الجوية التجارية والحظر

الرواندي الحالي على جميع التجمعات العامة. بيد أنه قام، بمناسبة الاحتفال، بإلقاء رسالة بالفيديو، نظمها سفارة رواندا في هولندا ونشرتها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

48 - وفي 20 و 21 حزيران/يونيه 2019، شارك الرئيس في المؤتمر الدولي الرابع المعني بوقف إنكار الإبادة الجماعية والمحرقة، الذي عقد في سراييفو. وفي تموز/يوليه من نفس العام، زار الرئيس البوسنة والهرسك للمرة الثانية، لحضور الاحتفال بإحياء الذكرى السنوية الرابعة والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتشا. وفي وقت كتابة التقرير، بسبب وباء مرض فيروس كورونا، من المرجح ألا يتمكن الرئيس من حضور المناسبات المقبلة التي ستعقد بمناسبة الاحتفال بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتشا، إذا ما أقيمت بالفعل، في ضوء القيود المفروضة في البوسنة والهرسك. غير أن الآلية مصممة على الاحتفال بهذه المناسبة الهامة.

49 - وإضافة إلى ذلك، من أجل إبقاء أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى كل دولة من الدول المضيفة على علم بالعمل والتطورات في الآلية، عقد الرئيس أغويوس، مع المسؤولين الرئيسيين الآخرين، عددا من الإحاطات الدبلوماسية، في لاهاي، ودار السلام وسراييفو. وخلال زيارته إلى دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتم الرئيس الفرصة أيضا للاجتماع بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

50 - ومن التطورات السلبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بحالة الأشخاص التسعة الذين برئوا وأفرج عنهم والذين يقيمون في منزل آمن في أروشا. وزاد الرئيس أغويوس من جهوده للتوعية بهذه الحالة غير المقبولة وإيجاد حل مستدام لها. ولا يزال أحد الرجال في هذا المأزق منذ تبرئته في عام 2004، أي قبل 16 عاماً تقريباً. وعلى الرغم من النداءات العديدة التي وجهها مجلس الأمن للتعاون وتقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى الآلية فيما يتعلق بهؤلاء الأفراد⁽¹³⁾، لم يُنقل بنجاح حتى الآن سوى عدد محدود منهم، بما في ذلك شخص واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتغتتم الآلية هذه الفرصة لتذكير المجلس وجميع الدول الأعضاء بمسؤوليتهما المشتركة عن مصير هؤلاء الأشخاص.

ثالثاً - الدوائر

51 - تتألف دوائر الآلية من رئيس متفرغ و 24 من القضاة المستقلين الآخرين الذين يُدعون، حسب الحاجة، للاضطلاع بالعمل القضائي للآلية، إما من بعد أو عند الاقتضاء في أحد مقرى الآلية. ويزود القضاة المدرجون في القائمة، في سياق ممارسة وظائفهم، بالدعم القانوني والإداري من موظفي قسم الدعم القانوني للدوائر. وتسنَد إلى الموظفين القانونيين مسائل متعددة على نطاق الفرعين لضمان أقصى قدر من المرونة وتيسير البحث القانوني، والتحليل وصياغة الأوامر، والقرارات والأحكام، بالإضافة إلى تقديم الدعم لفرادى القضاة، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بعملهم القضائي.

52 - وتتألف القائمة القضائية الحالية من مواطنين من إسبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوغندا، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وتركيا، وجامايكا، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك،

(13) القرار 2422 (2018)، الفقرة 3. وانظر أيضا القرارات 1995 (2011)، الفقرة 7؛ و 2029 (2011)، الفقرة 5؛ و 2054 (2012)، الفقرة 6؛ و 2080 (2012)، الفقرة 4؛ و S/PRST/2018/6؛ و S/PRST/2020/4.

وزامبيا، وزمبابوي، والصين، وغامبيا، وفرنسا، والكاميرون، وكينيا، ومالطة، ومدغشقر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁴⁾.

53 - وطُرأت عدة تغييرات على القائمة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 1 تموز/ يولييه 2018، أعاد الأمين العام تعيين 23 قاضيا من قضاة الآلية السابقين البالغ عددهم 25 قاضيا لفترة جديدة مدتها سنتان حتى 30 حزيران/يونيه 2020. وملئ الشاغران القضائيان المتبقيان: انتخبت الجمعية العامة القاضي يوسف أكسار (تركيا) والقاضي مصطفى البعاج (المغرب) لإدراجهما في القائمة القضائية في 21 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 15 كانون الثاني/يناير 2019، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، بعد وفاة القاضي مباراني مامي ريتشارد راجونسون (مدغشقر) في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018، عيّن الأمين العام القاضي مهاندريسوا إدموند رانديانيرينا (مدغشقر) في 28 كانون الثاني/يناير 2019 لإكمال الفترة المتبقية من فترة ولاية القاضي راجونسون. وعلاوة على ذلك، استقال القاضي كريستوف فلوغي (ألمانيا) بصفته قاضيا في الآلية في 7 كانون الثاني/يناير 2019 وعيّن الأمين العام القاضية كلوديا هوفر (ألمانيا)، اعتبارا من 21 شباط/فبراير 2019، لشغل ما تبقى من مدة ولايته. وأخيرا، بعد استقالة القاضي بن إمرسون (المملكة المتحدة) في 19 تموز/يولييه 2019، عين الأمين العام القاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة) ليحل محله للفترة المتبقية من ولايته، اعتبارا من 6 شباط/فبراير 2020.

54 - وباستثناء آخر تعيين في القائمة القضائية، دُعِيَ جميع القضاة إلى ممارسة وظائف قضائية فيما يتعلق بقضية أو أكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - الأنشطة القضائية

1 - موجز

55 - انخرطت الآلية في طائفة واسعة من الأعمال القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى وجه الخصوص، تداولت دائرة الاستئناف بشأن دعاوى الاستئناف للحكم الصادر في قضية *كارلديتش* وأصدرت حكمها في آذار/مارس 2019، وفقا للتوقعات الأولية للآلية، بعد ثلاث سنوات من صدور حكم المحاكمة الابتدائية⁽¹⁵⁾. وإضافة إلى ذلك، أجرت دائرة الاستئناف جلسة استعراض وأصدرت حكمها في قضية *غيرباتوري* في أيلول/سبتمبر 2019. وأعدت دائرة الاستئناف أيضا دعاوى الاستئناف في قضية *ملاديتش* من أجل جلسة استماع من المقرر عقدها في آذار/مارس 2020، وكان قد تعين تأجيلها بسبب العلاج الطبي للسيد ملاديتش. وفيما يتعلق بنشاط المحاكمات الابتدائية، باشرت الدائرة الابتدائية في فرع لاهاي إجراءات المحاكمة الابتدائية في قضية *ستانيشيتش* و*سيماتوفيتش*، وبأشر قاض واحد إجراءات ما قبل المحاكمة في قضية *تورينابو* وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في فرع أروشا. وفي الوقت نفسه، واصلت الدوائر البت في المسائل المتصلة بجملة أمور منها إجراءات إعادة النظر، وإجراءات الاستئناف، وانتهاك حرمة المحكمة، وطلبات إلغاء قرارات إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، وتنويع تدابير حماية الشهود، والوصول إلى المواد، والإفصاح، والتغييرات في تصنيف الوثائق، وتعيين المحامين.

(14) انتخب قاض واحد بوصفه مواطنا مزدوج الجنسية لغامبيا وزمبابوي. وهناك قاضيان من مواطني جمهورية تنزانيا المتحدة.

(15) انظر S/2015/896، الفقرة 15 والضميمة 3؛ و S/2019/888، الضميمة 3.

56 - ويرد أدناه عرض عام للأنشطة القضائية للدوائر. وترد أيضا في الضميمة الثالثة جداول زمنية تفصيلية للدعاوى قيد النظر في الوقت الحاضر. وعلى نحو منفصل، يتناول الفرع السادس من هذا التقرير إعداد توقعات أدق للجداول الزمنية للإنجاز وتقيد الدوائر بها في ضوء أحدث نتائج التقييم. وتوضع جميع التوقعات بصورة موحدة على أساس الخبرة السابقة في القضايا ذات التعقيد المماثل، وفي حالة دعاوى استئناف الأحكام، تأخذ في الاعتبار بوجه خاص تعقد القضية في المحاكمة الابتدائية. وتستند جميع التوقعات الواردة في هذا التقرير المتصلة بالأنشطة القضائية إلى افتراض بعدم وقوع أحداث استثنائية، مثل وباء مرض فيروس كورونا السائد حاليا، أثناء سير الإجراءات قد يكون لها تأثير على سيرها. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الأحداث غير المتوقعة استبدال القضاة أو المحامين ومرض المتهم أو المستأنف. ولذلك تظل التوقعات عرضة للتحديث الدوري استنادا إلى التطورات الفعلية. وفيما يخص التوقعات بشأن الأنشطة القضائية بخلاف المحاكمات الابتدائية ودعاوى استئناف الأحكام، تُذكر الآلية بالملاحظات التي قدمت في تقرير الأمين العام المؤرخ 21 أيار/مايو 2009 وجاء فيها أنه "من غير الممكن التنبؤ بوقت أو بتوافر تقديم الطلبات المتصلة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، وأوامر الحماية، ومراجعة الأحكام، وإحالة القضايا، والعمو وتخفيف الأحكام"، بيد أنه "من الأرجح أن مسائل من هذا القبيل ستبرز في غضون فترة تتراوح بين 10 و 15 سنة عقب إغلاق المحكمتين ... وأن عبء العمل الذي سينطوي عليه الأمر سيخف قطعاً مع مرور الزمن" (S/2009/258، الفقرة 102).

2 - إجراءات المحاكمات الابتدائية

57 - تتولى دوائر المحاكمات الابتدائية للآلية المسؤولة عن سير إجراءات المحاكمات الابتدائية في حالة إلقاء القبض على أي من الفارين الثلاثة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قرار اتهام بشأنهم والذين لا تزال قضاياهم خاضعة لاختصاص الآلية، وعن أي إعادة محاكمة.

58 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حكمها في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش، حيث ألغت أحكام البراءة التي قضت بها دائرة ابتدائية وأمرت بإعادة محاكمة عن جميع التهم. والقضية معروضة على الدائرة الابتدائية لفرع الآلية في لاهاي. ودفع المتهمان بأنهما غير مذنبين عند مثولهما لأول مرة أمام المحكمة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015. وهذه القضية فريدة من نوعها بين المحاكمات الابتدائية التي نظر فيها أمام المحاكم المخصصة من حيث إنها إعادة محاكمة كاملة، يصدر أمر بإجرائها على الإطلاق، وإنها تشمل متهمين يحتاجان إلى أماكن إقامة صحية أثناء الاستماع إلى الشهود، مما يطيل الوقت اللازم للمحاكمة الابتدائية.

59 - وأجرت الدائرة الابتدائية إجراءات ما قبل المحاكمة خلال عام 2016 والنصف الأول من عام 2017. وعقدت ست جلسات للتحضير للمحاكمات واستمعت إلى أدلة طبية من الخبراء لمساعدتها في صياغة طرائق المحاكمة. وبدأت المحاكمة في 13 حزيران/يونيه 2017، وانتهى عرض مرافعة هيئة الادعاء في 21 شباط/فبراير 2019. وبدأت مرافعة الدفاع في 18 حزيران/يونيه 2019، وفي وقت كتابة هذا التقرير كانت الدائرة الابتدائية قد استمعت إلى جميع شهود هيئة الدفاع عن ستانيشيتش وحوالي نصف شهود الدفاع عن سيماتوفيتش. وفي البداية، كان من المتوقع أن ينتهي تقديم الأدلة في حزيران/يونيه 2020، مع توقي تقديم مذكرات ختامية للمحاكمات ومرافعات ختامية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وصدور حكم المحاكمة الابتدائية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. واستندت هذه الجداول الزمنية إلى الأطر

الزمنية للمحاكمة الابتدائية السابقة وكانت تستعرض بانتظام في ضوء الظروف الفعلية في المحاكمة الحالية. وظلت التوقعات المتعلقة بانتهاء هذه القضية في النصف الثاني من عام 2020 دون تغيير منذ نيسان/أبريل 2018 واستمرت على الرغم من حدوث تأخير في الاستماع إلى شاهد الإثبات النهائي نتيجة للمشاكل الصحية المتصلة بالشاهد والمتطلبات القانونية المحلية، مما تسبب في تأخير لعدة أشهر، حاولت الدائرة استيعابه. وعلاوة على ذلك، مُنعت الدائرة الابتدائية من الاستماع إلى شاهد دفاع عن سيماتفيتش كان من المقرر مثوله في 19 و 20 آذار/مارس 2020، بناء على مشورة أسدتها في 12 آذار/مارس 2020 وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم والوحدة الطبية التابعتين للآلية بعدم السفر إلى لاهاي نظرا للمخاطر الصحية المحتملة التي قد يتعرض لها الشاهد فيما يتصل بوباء مرض فيروس كورونا. ونظرا للمهلة القصيرة والقيود التي وضعتها صربيا لاحقا لاحتواء انتشار الفيروس، لم يكن من الممكن وضع ترتيبات بديلة للاستماع إلى شهادة الشاهد من بلغراد عن طريق التداول بالفيديو.

60 - وبعد وقت قصير من تأجيل الاستماع إلى شاهد الدفاع هذا في آذار/مارس 2020، وفي ضوء الأزمة الصحية العالمية والقيود المفروضة على السفر والتنقل الناجمة عن وباء مرض فيروس كورونا، قررت الدائرة الابتدائية أيضا تأجيل الاستماع إلى المجموعة النهائية من شهود الدفاع عن سيماتفيتش إلى 2 حزيران/يونيه 2020 على أقرب وجه. وسيتوقف إحراز مزيد من التقدم في القضية على سماح حالة الصحة العامة باستئناف إجراءات المحاكمة. ويستلزم التأجيل الحالي لتقديم الأدلة إجراء تعديل في التوقعات المتعلقة بتقديم المذكرات الختامية للمحاكمات والمرافعات الختامية، التي ستؤخر حتى الربع الأخير من عام 2020 على الأقل. وإذا أمكن استئناف الإجراءات وفقا لهذا الجدول الزمني المعدل، فمن المتوقع حاليا أن يصدر حكم المحاكمة الابتدائية بحلول آذار/مارس 2021. وعلى أساس المعلومات المتاحة حاليا، تتوقع الآلية أن النشاط الرئيسي لقاعة المحكمة في القضية يمكن أن ينتهي في عام 2020 وأن المداومات وإصدار الحكم هي الأعمال الوحيدة التي ستؤجل إلى عام 2021، مما يقلل إلى أدنى حد من الأثر المالي لهذه التطورات. وفي حالة الحاجة إلى تأجيل آخر لاستكمال تقديم الأدلة في ضوء وباء مرض فيروس كورونا، سيجري وضع توقع جديد بمجرد تحديد الموعد الذي يمكن إنجاز تقديم الأدلة فيه. وفي 23 آذار/مارس 2020، أبلغت صربيا الدائرة الابتدائية بأنها أعلنت حالة طوارئ لمنع انتشار مرض فيروس كورونا، وهو ما يمكن أن يمنع السلطات المختصة من الاستجابة للطلبات المقدمة من الآلية. بيد أن صربيا أكدت أنها ستواصل رصد الإفراج المؤقت عن المتهمين، اللذين أفرج عنهما كليهما مؤقتا في بلغراد، وفقا للشروط المنصوص عليها في قرارات الدائرة الابتدائية ذات الصلة. وفي المرحلة الراهنة من الإجراءات، يواصل جميع قضاة هيئة المحكمة في هذه القضية الاضطلاع بعملهم في مقر الآلية في لاهاي.

61 - وفي حالة إقامة دعاوى استئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتفيتش، تتوقع الآلية أن يصدر حكم الاستئناف بعد 30 شهرا من صدور حكم المحاكمة الابتدائية. ويستند هذا التوقع أساسا إلى تعقيد المحاكمة الابتدائية، إلى جانب إمكانية تقديم دعوى استئناف من كل طرف، والجدول الزمني للقضية الأصلية وأساليب العمل الحالية في الدوائر. والوقت اللازم لإعداد القضية للنظر فيها، استنادا إلى الخبرة السابقة في دعاوى الاستئناف، هو حوالي ثلثي الوقت اللازم لإنجاز القضية برمتها، أي 20 شهرا. وسيجري تحديث هذا التوقع بعد صدور حكم المحاكمة الابتدائية وتقديم إشعارات بالاستئناف، إن وجدت، من أجل تحديد نطاق القضية وتعقيدها في الاستئناف على نحو أدق.

62 - وتخطط الآلية أيضا لإمكانية محاكمة واحد أو أكثر من الفارين في فرع أروشا. ومع مراعاة التعقيد المتوقع لقضايا الهاربين، بما في ذلك احتمال أن تكون قضايا لمتهم واحد، وكذلك الخبرة السابقة للمحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأساليب العمل الحالية للدوائر، يقدر أن كل محاكمة يمكن أن تستمر سنتين ونصف من تاريخ الاعتقال وحتى صدور حكم المحاكمة الابتدائية. وسيخصص نحو 12 شهرا من هذه الفترة لنشاط ما قبل المحاكمة، الذي يتولاه بصفة رئيسية قاضي إجراءات تمهيدية. ولن يكون اشتراك هيئة القضاة بأكملها ضروريا إلا فيما يتعلق ببعض القرارات الرئيسية خلال هذه المرحلة من الإجراءات. وفي تلك الظروف، سيؤدي أعضاء هيئة المحكمة الابتدائية، بخلاف قاضي الإجراءات التمهيدية أو القاضي الذي يترأس الدائرة، وظائفهم من بُعد فيما يخص كل مهمة قائمة بذاتها، بعيدا عن مقر الآلية في أروشا. ولن يكافأ القضاة، كما نص على ذلك النظام الأساسي، إلا عن كل يوم من الأيام التي يؤديون فيها وظائفهم، وفقا لتحديد الرئيس للوقت اللازم منطقياً لأداء المهمة. وقد تستغرق مرحلة المحاكمة الابتدائية، والمداولات وصياغة الحكم للفضية، التي تشارك فيها هيئة المحكمة بأكملها، نحو 18 شهرا. ويقدر أن أي استئناف ناشئ عن الحكم يمكن أن يستغرق سنتين من إيداع حكم المحاكمة الابتدائية حتى إصدار حكم الاستئناف. غير أن هذه التقديرات تكون بالضرورة مؤقتة قبل الاعتقالات الفعلية وأي تطورات في إجراءات ما قبل المحاكمة الابتدائية أو إجراءات ما قبل الاستئناف.

3 - دعاوى استئناف الأحكام

63 - تتولى دائرة الاستئناف في الآلية، التي يترأسها الرئيس، المسؤولية عن إجراءات الاستئناف في القضايا التي أنجزت فيها المحاكمات الابتدائية بعد بدء العمليات في كل فرع وفي أي قضية باشرت الآلية فيها المحاكمة الابتدائية أو إعادة المحاكمة.

64 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظرت دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف الحكم في قضيتين هما: قضية *كاراديتش* وقضية *ملاديتش*. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت دائرة الاستئناف في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 طلب فويسلاف شيشيلي الذي لا أساس له بالطعن في حكم الاستئناف الصادر بحقه في 11 نيسان/أبريل 2018، الذي أدين فيه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات. وفي فترة الاستعراض المقبلة، تتوقع الآلية إمكانية أن تتلقى دعاوى استئناف للأحكام في قضية *ستانيشيتش* و*سيماتوفيتش*، التي ينظر فيها حاليا، على النحو المبين أعلاه، أمام دائرة ابتدائية في فرع لاهاي، وفي قضية *تورينابو وآخرين*، التي هي في مرحلة ما قبل المحاكمة أمام قاض وحيد في فرع أروشا. وتدرج التوقعات المتعلقة بأي دعاوى استئناف في قضيتي *ستانيشيتش* و*سيماتوفيتش* و*تورينابو وآخرين* في الفروع التي تعالج فيها الإجراءات الحالية المتعلقة بالمحاكمات وبانتهاك حرمة المحكمة.

65 - واستأنف رادوفان كاراديتش وهيئة الادعاء حكم المحاكمة الابتدائية الصادر في 24 آذار/مارس 2016 عن دائرة ابتدائية تابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعندما كانت قضية *كاراديتش* قيد المحاكمة أمام تلك المحكمة، في عام 2015، توقعت الآلية، على أساس الخبرة السابقة ونطاق القضية، أنه في حالة استئناف حكم المحاكمة الابتدائية الناتج، فإن إجراءات الاستئناف ستستمر ثلاث سنوات (36 شهرا) (S/2015/896، الفقرة 15). وبما أن دائرة الاستئناف وافقت جزئيا على طلبات الطرفين تمديد الوقت المحدد لعملية تقديم المذكرات، أبقى الآلية على توقعها الأولي إنجاز إجراءات الاستئناف في القضية في غضون ثلاث سنوات، ريثما ترد ملفات الاستئناف (S/2016/453، الفقرة 31، و S/2016/975،

الفقرة 36). وعندما انتهت عملية الإحاطة، عدلت الآلية توقعاتها لإنجاز إجراءات الاستئناف، حيث أضافت تسعة أشهر إلى التوقع الأولي على أساس حجم القضية وتعقيدها، وكذلك فترة تقديم المذكرات، التي مُدّدت لأكثر من سبعة أشهر (S/2017/434، الفقرة 36). وعدّلت الآلية التوقع مرة أخرى عندما أعدت القضية من أجل جلسة استماع، حيث أشارت إلى أن إجراءات الاستئناف ستختتم في وقت أبكر مما كان متوقعا، في كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/347، الفقرة 16). وأبقت الآلية على هذا التوقع (S/2018/471، الفقرة 44) إلى أن انسحب القاضي الذي كان يترأس هيئة المحكمة في القضية في أيلول/سبتمبر 2018، مما استلزم تعيين قاض جديد في هيئة المحكمة في مرحلة متأخرة من الإجراءات (S/2018/1033، الفقرة 46). وفي ذلك الوقت، ومن أجل تمكين القاضي الجديد في هيئة المحكمة من أن يصبح على دراية تامة بالقضية وأن يشارك في المداولات، عادت الآلية إلى التوقع الأولي الذي وضع عندما كانت القضية في مرحلة المحاكمة الابتدائية، مشيرة إلى أن إجراءات الاستئناف ستنتهي بحلول نهاية الربع الأول من عام 2019 (S/2018/1033، الفقرة 46). واختتمت دائرة الاستئناف الإجراءات في ثلاث سنوات (36 شهرا)، على النحو المتوقع، بإصدار حكمها في قضية *كاراديتش* في 20 آذار/مارس 2019. ونقضت دائرة الاستئناف جزئياً بعض أحكام إدانة السيد كاراديتش على أساس حوادث معينة، مع التأكيد على استمرار إدانته بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والاضطهاد، والإبادة، والقتل العمد، والترحيل وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية (النقل القسري) بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وكذلك جرائم القتل العمد، والتربيع، والهجمات غير المشروعة على المدنيين وأخذ الرهائن، بوصفها انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، فيما يتعلق بمشاركته في أربعة أعمال إجرامية مشتركة. ورأت دائرة الاستئناف أن الدائرة الابتدائية قد أساءت استعمال سلطتها التقديرية في فرض عقوبة بالسجن لمدة 40 عاما فقط وفرضت عوضا عن ذلك على السيد كاراديتش حكما بالسجن مدى الحياة. وباستثناء جلسة الاستئناف، والمداولات الجارية بحضور أطراف الدعوى، والجلسات التحضيرية والنطق بالحكم، قام قضاة هيئة المحكمة في هذه القضية بعملهم من بعد⁽¹⁶⁾.

66 - واستأنف راتكو ملاديتش وهيئة الادعاء حكم المحاكمة الابتدائية الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 عن دائرة ابتدائية تابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعندما كانت قضية ملاديتش قيد المحاكمة أمام تلك المحكمة، في عام 2015، توقعت الآلية، على أساس الخبرة السابقة ونطاق القضية، أنه في حالة استئناف حكم المحاكمة الابتدائية الناتج، فإن إجراءات الاستئناف ستستمر سنتين ونصف إلى ثلاث سنوات (30 إلى 36 شهرا) (S/2015/896، الفقرة 15). وبمجرد صدور حكم المحاكمة الابتدائية في القضية، طلب السيد ملاديتش إلى دائرة الاستئناف تمديد الموعد النهائي لتقديم إشعاره بالاستئناف، ووافقت هيئة الادعاء جزئياً على هذا الطلب. وفي وقت لاحق، وافقت دائرة الاستئناف على طلب السيد ملاديتش تمديد الوقت مرات أخرى في عملية تقديم المذكرات. وإجمالاً، منحت دائرة الاستئناف سبعة أشهر من التمديد في عملية تقديم المذكرات على أساس سجل المحاكمات الضخم والحكم والتعقيد الكبير للقضية. وبعد أن قدم السيد ملاديتش وهيئة الادعاء إشعارات الاستئناف في 22 آذار/مارس 2018، أُبلغت دائرة الاستئناف بالنطاق المقصود لدعاوى الاستئناف، وحُدّثت الآلية توقعها، حيث قدرت أن القضية ستعجز بحلول نهاية عام 2020، أي بعد ثلاث سنوات وشهر واحد من صدور حكم المحاكمة الابتدائية (37 شهرا) (S/2018/471، الفقرة 46). وعقب الالتماسات التي قدمها السيد ملاديتش، نحى ثلاثة قضاة من هيئة

(16) لكن، خلال الفترة التي كان الرئيس يقوم فيها بدور القاضي الذي يترأس هيئة المحكمة في هذه القضية، كان موجودا في الآلية وفقا للمادة 11 (2) من النظام الأساسي.

المحكمة في القضية في 3 أيلول/سبتمبر 2018، بسبب شبهة التحيز، واستُبدلوا. وفي وقت لاحق، في 14 أيلول/سبتمبر 2018، استبدل أحد القضاة المعينين حديثاً بناء على طلبه. وعلى الرغم من التغيير الكبير في تكوين هيئة المحكمة، حافظت الآلية على توقعها المحدث أن تتجز القضية بحلول نهاية عام 2020 وكررت تأكيد ذلك التوقع بعد اختتام تقديم المذكرات في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018⁽¹⁷⁾. وحددت دائرة الاستئناف موعد النظر في دعويي الاستئناف في 17 و 18 آذار/مارس 2020. غير أن السيد ملاديتش طلب إلى دائرة الاستئناف في نهاية شباط/فبراير 2020 إعادة جدولة الجلسة بسبب عملية جراحية سيجريها قريباً. ووافقت دائرة الاستئناف على الطلب، وأوقفت عقد الجلسة إلى موعد يحدد بستة أسابيع تقريباً بعد العملية الجراحية للسيد ملاديتش للسماح له بالتعافي. ويتعافى السيد ملاديتش حالياً من الجراحة؛ غير أن وباء مرض فيروس كورونا والقيود المفروضة على السفر والحركة التي تؤثر حالياً على هيئة المحكمة تجعل أي توقع لتاريخ الجلسة تقريباً للغاية. وفي الوقت الذي جرت الموافقة فيه على وقف الإجراءات، كان من المقدر، لأغراض التخطيط، أن تعقد جلسة الاستئناف بعد شهرين من الموعد المقرر. وبناء على ذلك، تعدل الآلية توقعها بشأن إنجاز القضية بمقدار زمني تناسبي، من نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نهاية شباط/فبراير 2021. وسيجري رصد هذا التوقع عن كثب وتحديثه حسب الاقتضاء على أساس موعد عقد الجلسة فعلياً. وباستثناء القاضي الذي يرأس هيئة المحكمة، الموجود شخصياً أثناء الجلسات التحضيرية، يواصل القضاة الأعضاء في هيئة المحكمة الناطرة في هذه القضية أداء عملهم من بعد.

4 - إجراءات إعادة النظر

67 - يتسم حق الشخص المدان في إعادة النظر في حكم نهائي صادر عن الآلية أو إحدى المحكمتين بأنه حق أساسي ومنصوص عليه النظام الأساسي. ويتمتع الادعاء أيضاً بالقدرة على التماس إعادة النظر في السنة الأولى بعد صدور الحكم النهائي. وتتطلب إجراءات إعادة النظر أن تُحدد دائرة الاستئناف عتبة تمييز يُقرر بالاستناد إليها ما إذا كان مقدم الطلب قد وقف على واقعة جديدة كانت غير معروفة إبان الإجراءات الأصلية وتعد كفيلاً، إذا تم إثباتها، بأن تشكل عنصراً حاسماً في الوصول إلى الحكم. وإذا أوفي بهذه العتبة، يؤذن بإعادة النظر في الحكم، وتُعد إجراءات إضافية ويصدر حكم بإعادة النظر.

68 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت دائرة الاستئناف عملية استعراض مستقيضة لحكم نهائي أصدرته الآلية في قضية *نغير/باتواري*. وانتهت هذه العملية في أيلول/سبتمبر 2019 بعقد جلسة إعادة نظر وإصدار حكم إعادة النظر. وأصدرت دائرة الاستئناف أيضاً قراراً بشأن طلب تعيين محام تحسباً لتقديم طلب إعادة نظر في قضية أخرى.

69 - في 8 تموز/يوليه 2016، قدم أوغسطين نغير/باتواري طلب إعادة نظر. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أصدرت الحكم في محاكمته الابتدائية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2012 وكان حكم استئنافه الصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر 2014 أول حكم تصدره الآلية. وعقب تقديم طلب السيد نغير/باتواري، تأخرت الإجراءات في القضية لأن أحد أعضاء هيئة المحكمة اعتقل من قبل حكومة بلده، على الرغم من تأكيد الأمم المتحدة للحصانة، ولم يتمكن من أداء مهامه القضائية إلا بعد الإفراج المؤقت عنه في 14 حزيران/يونيه 2017. وفي 19 حزيران/يونيه 2017، وافقت دائرة الاستئناف على طلب إعادة النظر في الحكم ووجهت بأن يقوم كل من الطرفين بإيداع قائمة بما يقترح تقديمه من الشهود والأدلة في جلسة

(17) انظر S/2018/1033، الفقرة 47؛ و S/2019/417، الفقرة 57؛ و S/2019/888، الفقرة 50.

لإعادة النظر. واضطرت دائرة الاستئناف إلى تأجيل جلسات الاستماع المقررة بسبب تغيير في هيئة الدفاع في كانون الثاني/يناير 2018 والكشف عن مواد ضخمة من قضية تورينابو وآخرين في أيلول/سبتمبر 2018.

70 - وعقدت دائرة الاستئناف جلسة إعادة النظر في قضية *نغيرباتواري* في الفترة من 16 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2019 في فرع أروشا التابع للآلية وأصدرت حكم إعادة النظر بعد ثلاثة أيام، في 27 أيلول/سبتمبر 2019. وفي حكم إعادة النظر، رفضت دائرة الاستئناف محاولة السيد *نغيرباتواري* إظهار أن الشهود الأربعة الرئيسيين الذين استند إلى شهاداتهم لإدانته بتهمة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والحض والمعونة والمساعدة على ارتكابها قد تراجعوا بصدق عن الشهادات التي أدلوا بها خلال المحاكمة. وقررت دائرة الاستئناف تثبيت حكم الاستئناف، الذي حكم على السيد *نغيرباتواري* فيه بالسجن لمدة 30 سنة على تلك الجرائم. وكانت إجراءات إعادة النظر في قضية *نغيرباتواري* مختلفة عن أي قضية أخرى معروضة على الآلية، أو المحكمتين، بسبب الظروف غير المتوقعة الخارجة عن سيطرة الآلية، الموصوفة أعلاه، التي جعلت وضع توقعات متسقة ودقيقة أمرا صعبا. ومع ذلك، توقعت الآلية، كلما أمكن ذلك، مواعيد لجلسة الاستماع، وشرحت الظروف المخففة في الحالات التي لم تتمكن من القيام بذلك.

71 - وتتسم عتبة الإذن بإعادة النظر بأنها عالية؛ وذكرت دائرة الاستئناف في حكم إعادة النظر في قضية *نغيرباتواري* أن "مقدم الطلب يتحمل عبئا ثقيلًا في إثبات أن سلوك الشاهد، بعد فترة طويلة من شهادته أمام المحكمة، يعيب شهادته الأصلية"⁽¹⁸⁾. وعلى أساس التجارب السابقة، يُقدر أن الآلية سوف تتلقى ما بين طلب وأربعة طلبات لإعادة النظر في السنة. وإذا أُذن بإعادة النظر، يُقدَّر أن تستغرق الإجراءات سنة واحدة على الأقل من تقديم الطلب الأولي لإعادة النظر إلى إصدار حكم إعادة النظر، في حالة عدم وجود ظروف استثنائية. وفي هذا الصدد، لا تزال الآلية تضع في اعتبارها التراكم في ترجمة أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي سبق أن أعرب عدد من الأشخاص المدانين عن اعتزامهم تقديم طلبات لإعادة النظر فيها. وتأسف الآلية لأن الترجمات لن تصبح متاحة حتى نهاية عام 2020 بسبب قلة الموارد، وهي تبذل قصارى جهدها لتجنب المزيد من حالات التأخير.

5 - انتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور

72 - يقضي النظام الأساسي للآلية بأن يتولى قاض وحيد من قضاتها مسؤولية إجراء أي محاكمات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أو الإدلاء بشهادة زور فيما يتصل بالقضايا المعروضة على المحكمتين أو الآلية، على ألا تنقل هذه القضايا إلى ولاية وطنية عملا بأحكام الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي. وتتداول هيئة من ثلاثة قضاة من دائرة الاستئناف التابعة للآلية دعاوى الاستئناف الناشئة عن هذه المحاكمات التي ينظر فيها قاض وحيد.

73 - ويقوم حاليا قاض وحيد في فرع أروشا التابع للآلية بالنظر في قضية معقدة تضم ستة متهمين، *تورينابو وآخرين*، تنطوي على ادعاءات بالتدخل في إقامة العدل فيما يتصل بإجراءات إعادة النظر في قضية *نغيرباتواري*. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2018، دفع خمسة متهمين ببراءتهم من جميع التهم الموجهة إليهم في لائحة الاتهام الأولية. وأرجئت المحاكمة الابتدائية، التي كان من المقرر أن تبدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر

(18) المدعي العام ضد أوغسطين *نغيرباتواري*، القضية رقم MICT-12-29-R، حكم إعادة النظر، 27 أيلول/سبتمبر 2019، الفقرة 63.

2019، بعد أن طلب الادعاء في أيلول/سبتمبر 2019 تعديل لائحة الاتهام تعديلاً جوهرياً. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وافق القاضي الوحيد على طلب الادعاء تعديل لائحة الاتهام.

74 - وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أقر قاضٍ وحيدٍ لائحة اتهامٍ ضد السيد نغيراباتواري لتدخله في إقامة العدل. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، ضُمَّت قضية السيد نغيراباتواري إلى قضية تورينابو وآخرين.

75 - وقضية تورينابو وآخرين لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، والنطاق والتعقيد بين قضايا انتهاك حرمة المحكمة التي نظرت فيها المحاكم المخصصة، بالنظر إلى عدد المتهمين، ومدة التدخل المزعوم، والطرق والوسائل التي حدثت بها. وكان هناك أيضاً عدد كبير من الدفوعات الجديدة بعدم الاختصاص، والوسائل والطرق التي استحصلت بها الأدلة المتوقعة، والنقثيش والحجز، والإفراج المؤقت أو غير المشروط عن المتهمين. وأصدر القاضي الوحيد أكثر من 140 قراراً وأمرأ أثناء سير الإجراءات. وكان من المتوقع أصلاً أن تبدأ القضية في حزيران/يونيه 2020 وأن تنتهي قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. واستند التوقع المتعلق ببدء القضية في المقام الأول إلى الوقت اللازم بموجب القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لتقديم المذكرات الرئيسية السابقة للمحاكمة عقب تعديل الادعاء للائحة الاتهام وضم قضية نغيراباتواري، إضافة إلى المشاورات مع الطرفين بشأن الوقت اللازم للإعداد. ويستند التوقع المتعلق بمدة القضية أساساً إلى البارامترات التي حددها القاضي الوحيد لطول مرافعة الادعاء على أساس تعقيدها وطرائق العمل الحالية في الدوائر. وبالنظر إلى وباء مرض فيروس كورونا والقيود المفروضة على السفر والتنقل، قرر القاضي الوحيد تأجيل بدء المحاكمة حتى 24 آب/أغسطس 2020 على الأقل؛ وبناءً على ذلك، من المتوقع الآن صدور حكم المحاكمة الابتدائية في آذار/مارس 2021. ولا تزال الإجراءات القضائية السابقة للمحاكمة والتحضيرات للمحاكمة الابتدائية جارية. وقد يتأثر كذلك التوقع المعدل لبدء المحاكمة بالأزمة الصحية العالمية المتطورة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن محامي المتهمين وموظفي الدعم والشهود موجودون في ثلاث قارات مختلفة، مما يجعل هذه القضية عرضةً بوجه خاص لقيود السفر ذات الصلة بمرض فيروس كورونا. وفي المرحلة الراهنة من الإجراءات، يعمل القاضي الوحيد الذي ينظر في القضية من بعد ولكنه يعمل بدوام جزئي في أروشا نظراً لأنه يعمل بالتناوب أيضاً بصفة القاضي المناوب في فرع أروشا.

76 - وفي حالة إقامة دعاوى الاستئناف في قضية تورينابو وآخرين، تتوقع الآلية أن يصدر حكم الاستئناف بعد 15 شهراً من صدور حكم المحاكمة الابتدائية. ويستند هذا الإسقاط إلى تعقيد المحاكمة، وإمكانية إقامة كل طرف لدعوى استئناف، والمقارنة مع دعاوى الاستئناف الأخرى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة التي عُذلت لمراعاة تعقيد هذه القضية، وطرائق العمل الحالية في الدوائر. ووفقاً للقاعدة 143 (ألف) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، لا يشترط عقد جلسة استماع أو إصدار حكم علني. ولكن، إذا تقرر عقد جلسة استماع، فإن الوقت اللازم لإعداد القضية لها، على أساس الخبرة السابقة في دعاوى الاستئناف، سيكون حوالي ثلثي الوقت اللازم لإنجاز القضية برمتها (تسعة أشهر). وسيجرى أي تحديث لهذا التوقع بعد إنجاز حكم المحاكمة الابتدائية وتقديم الإشعارات بالاستئناف، إن وجدت، عندما يصبح من الممكن تحديد نطاق القضية وتعقيدها في الاستئناف على نحو أدق.

77 - وكانت قضية بويبيش ورايتا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، التي نُقلت من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قد أُحيلت إلى سلطات صربيا للمحاكمة الابتدائية بأمر من قاضٍ وحيدٍ في 12 حزيران/يونيه 2018. وطعن المدعي العام، متدخلاً بصفة صديق

المحكمة في القضية، في أمر الإحالة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2018، خلصت دائرة الاستئناف إلى أن المدعي العام المتدخل بصفة صديق المحكمة لم يثر أمام القاضي الوحيد مسألة "عدم رغبة الشهود في الإدلاء بشهاداتهم في حال تمت المحاكمة في صربيا"، وأعدت الأمر إلى القاضي الوحيد للنظر في المذكرات الإضافية المقدمة بشأن المسألة. وفي 13 أيار/مايو 2019، أصدر القاضي الوحيد قراراً بإلغاء أمر الإحالة وطلب من صربيا نقل المتهمين إلى الآلية دون تأخير. وفي اليوم نفسه، أصدر القاضي الوحيد مذكرات توقيف دولية جديدة، موجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لاعتقال المتهمين ببيتار بوييتش وفيبريكا راديتا واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية.

78 - وفي 4 حزيران/يونيه 2019، استأنفت صربيا قرار القاضي الوحيد. وفي 24 شباط/فبراير 2020، رفضت دائرة الاستئناف استئناف صربيا وأكدت قرار القاضي الوحيد المؤرخ 13 أيار/مايو 2019 بإلغاء أمر الإحالة. ويجب على جميع الدول الأعضاء، بما فيها صربيا، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتوقع منها من ثم أن تتصرف وفقاً لأوامر الاعتقال غير المنفذة بعد الصادرة بحق المتهمين وأن تكفل إلقاء القبض عليهما واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية فوراً. ولا تجري الآلية محاكمات غيابية وهي من ثم تعتمد اعتماداً كبيراً على تعاون الدول الأعضاء لضمان حضور المتهمين. وفي حالة إلقاء القبض عليهما ونقلهما إلى الآلية، وعلى أساس الخبرة المكتسبة من قضايا مماثلة التعقيد، فإن مرحلة المحاكمة الابتدائية في القضية ستدوم سنة تقريباً من تاريخ المثل الأول إلى حكم المحاكمة الابتدائية، وستستغرق مرحلة الاستئناف سنة واحدة من صدور حكم المحاكمة الابتدائية إلى صدور حكم الاستئناف. وستحدث هذه التوقعات بعد إلقاء القبض على أي من المتهمين، ثم مرة أخرى بعد إنجاز حكم المحاكمة الابتدائية وتقديم الإشعارات بالاستئناف، إن وجدت، عندما يصبح من الممكن تحديد نطاق القضية وتعقيدها في الاستئناف على نحو أدق.

79 - وإضافة إلى ذلك، أصدر القضاة الوحيدون 38 قراراً وأمرًا فيما يتعلق بطلبات لبدء الإجراءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة أو الإدلاء بشهادة زور. ونظراً للطبيعة المتغيرة للدعايات في مثل هذه القضايا، لا يمكن تقدير المدة الزمنية لأي محاكمة ابتدائية أو إجراءات استئناف محتملة دون معرفة القضية التي يمكن رفعها، وإن كان من المتوقع أن تكون هذه الإجراءات أقصر بكثير من المحاكمات التي تجري عملاً بالفقرتين (2) و (3) من المادة 1 من النظام الأساسي المتعلقة بالجرائم الأساسية التي تدخل في إطار اختصاص الآلية. وبما أن الآلية ملزمة على الدوام بضمان إقامة العدل، فإن واجب التحقيق والمقاضاة في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة أو بالإدلال بشهادة الزور، عملاً بأحكام الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي، سيبقى إلى حين إغلاقها.

6 - أعباء العمل القضائي الأخرى

80 - اضطلعت الآلية بنشاط قضائي كبير خلال الفترة قيد الاستعراض، بالإضافة إلى الوظائف الموصوفة أعلاه.

81 - وإضافة إلى دعاوى استئناف الأحكام وإجراءات إعادة النظر، تتولى دائرة الاستئناف المسؤولية عن النظر في دعاوى استئناف القرارات الصادرة عن الدوائر الابتدائية أو القضاة الوحيدين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظرت دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف تتعلق بقرارات ذات صلة بانتهاك حرمة المحكمة،

وقرارات بإعادة النظر، وعلى النحو المبين أعلاه، بطلبات لإلغاء الإحالة. ويتوقع أن تواصل دائرة الاستئناف هذا النوع من النشاط القضائي بما يتماشى مع مستويات النشاط القضائي للدوائر الابتدائية والقضاة الوحيدين.

82 - وأخيراً، يضطلع القضاة الوحيدين بالمسؤولية عن النظر في طائفة واسعة من الطلبات في المرحلة الابتدائية بموجب الفقرة 1 من المادة 12 من النظام الأساسي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وإضافة إلى الطلبات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادة زور، نظر القضاة الوحيدين، في جملة أمور، في طلبات تتعلق بتتبع تدابير حماية الشهود، والاطلاع على المواد، والكشف عن المعلومات، والتغييرات في تصنيف الوثائق، وطلبات التعويض، وتعيين المحامين. وتتعلق غالبية المسائل المعروضة على القضاة الوحيدين بطلبات الاطلاع على مواد سرية من أجل الاستعانة بها في القضايا التي تنظر فيها الهيئات القضائية الوطنية أو في الدعاوى المرفوعة أمام الآلية.

83 - وأصدر القضاة الوحيدين 112 قراراً أو أمراً في عام 2018 (43 في فرع أروشا و 69 في فرع لاهاي)، و 183 قراراً أو أمراً في عام 2019 (121 في فرع أروشا و 62 في فرع لاهاي) و 39 قراراً أو أمراً في الأشهر الثلاثة والنصف الأولى من عام 2020 (20 في فرع أروشا و 19 في فرع لاهاي) (انظر الضميمة الثانية). ومن المتوقع أن يبقى النشاط القضائي الذي يقوم به القضاة الوحيدين ثابتاً على مدى السنوات القليلة القادمة، وخاصة بالنظر إلى الإجراءات الوطنية الجارية المتعلقة بالقضايا التي نظرت فيها المحكمتان والآلية، والطلبات المقدمة من الأشخاص المدانين فيما يتعلق بالطلبات المحتملة لإعادة النظر.

رابعاً - المدعي العام⁽¹⁹⁾

84 - وفقاً للمادة 14 من النظام الأساسي، يكون المدعي العام مسؤولاً عن التحقيق في القضايا المعروضة على الآلية ومقاضاة مرتكبيها ويعمل بصورة مستقلة كجهاز مستقل من أجهزة الآلية.

85 - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ركز مكتب المدعي العام على ثلاث أولويات هي: (أ) الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين، الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم، وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. واضطلع المكتب بمسؤولياته فيما يتعلق بعدد من الوظائف المتبقية الأخرى، على النحو الذي كلف به بموجب النظام الأساسي.

86 - وبذل المكتب كل الجهود من أجل إدارة موظفيه وموارده وفقاً لتعليمات مجلس الأمن. وعلى النحو الذي خصص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن تقييم طرائق وعمل الآلية، يوجد لدى مكتب المدعي العام "عدد قليل من الموظفين لتمثيل الطابع المخصص للنشاط القضائي" (S/2020/236، الفقرة 20).

(19) يتضمن هذا الفرع آراء المدعي العام للآلية.

ألف - الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف

87 - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، سعى مكتب المدعي العام إلى التعجيل بإنهاء الأنشطة القضائية المخصصة المتبقية. وأنجزت دعويان - استئناف قضية *كاراديتش* وإعادة النظر في قضية *غيراباتواري*. وأكمل المكتب كذلك تقديم أدلته في إعادة المحاكمة في قضية *ستانيشيتش* و*سيماتوفيتش* وقدم دفوعه الخطية في استئناف قضية *ملاديتش*.

88 - وفي 20 آذار/مارس 2019، أكدت دائرة الاستئناف التابعة للآلية إدانة رادوفان كاراديتش، الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، بتهم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ووافقت دائرة الاستئناف على استئناف هيئة الادعاء للحكم الذي فرضته الدائرة الابتدائية وحكمت بالسجن مدى الحياة. وأيدت دائرة الاستئناف بذلك المسؤولية الجنائية الفردية التي يتحملها السيد كاراديتش إزاء ما يلي: (أ) الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك الاضطهاد وأعمال القتل العمد والإبادة والترحيل والنقل القسري، المرتكبة في إطار خطة إجرامية شاملة للتطهير العرقي لجزء من البوسنة والهرسك من المسلمين البوسنيين والكروات البوسنيين في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 1991 وتشرين الثاني/نوفمبر 1995؛ (ب) والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في إطار حملة استهدفت فيها سرايفو بنيران القناصة والقصف، وتمثل الغرض الأساسي منها في نشر الرعب في صفوف السكان المدنيين في المدينة؛ (ج) وجريمة الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن لدوره في احتجاز أفراد حفظ السلام والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه 1995 لإجبار منظمة حلف شمال الأطلسي على وقف الضربات الجوية على الأهداف العسكرية الصربية البوسنية؛ (د) وجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المشتملة على الاضطهاد والإبادة والقتل العمد والترحيل القسري، وجريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد، المرتكبة بعد سقوط سربيرينتشا في تموز/يوليه 1995.

89 - وكان السيد كاراديتش من بين الأفراد الأوائل الذين وجهت إليهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتهامات بعد عامين فقط من إنشائها من قبل مجلس الأمن. وكان أحد أبرز الهاربين من العدالة المطلوبين في العالم لنحو 13 عامًا، إلى أن اعتقلته السلطات الصربية في 21 تموز/يوليه 2008. ويشكل الانتهاء من محاكمته ودعوى الاستئناف التي قدمها علامة بارزة في مسيرة العدالة الجنائية الدولية وبيين بجلاء الإنجازات المتحققة في تنفيذ القرار 827 (1993).

90 - وفي 27 أيلول/سبتمبر 2019، رفضت دائرة الاستئناف التابعة للآلية محاولة أوغسطين غيراباتواري، وزير التخطيط السابق في الحكومة المؤقتة لرواندا، ضمان نقض إدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأكدت حكم الاستئناف الصادر بحقه. وخلال جلسة لإعادة النظر عُقدت في الفترة من 16 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2019، أوضح الادعاء من خلال استجواب شهود الخصم والمذكرات التي قدمها أن تراجع الشهود المزعوم عن أقوالهم كان نتيجة جهد منسق لتغيير شهاداتهم. وقبلت دائرة الاستئناف حجج الادعاء، مشيرة إلى أن الملابس المحيطة بالتراجع عن الشهادات أثارت شكوكا كبيرة، وأن الأدلة أثارت شواغل من أن قرار الشهود التراجع عن شهاداتهم ربما لم يكن فعليا بمحض إرادتهم الكاملة وأن الملابس أعطت الانطباع بأن ذلك التراجع كان مدبرا. وخلصت دائرة الاستئناف إلى أن هيئة الدفاع في قضية *غيراباتواري* لم تقدم أدلة كافية يمكن تصديقها لإثبات وجود حقيقة جديدة مفادها أن الشهود تراجعوا بصدق عن الشهادات التي أدلوا بها في المحاكمة، وأكدت حكم الاستئناف.

91 - وتبين هذه النتيجة الهامة للشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام إحدى المحكمتين أو الآلية أنهم لا يزالون يتمتعون بحماية الآلية.

92 - وفي 21 شباط/فبراير 2019، أكمل المكتب عرض مرافعته الرئيسية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، التي كان فيها المتهمان مسؤولين كبيرين سابقين في دائرة أمن الدولة في جمهورية صربيا. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 21 شباط/فبراير 2019، قدم الادعاء أدلة من 26 شاهدا في المحكمة، استجوبتهم أفرقة الدفاع جميعهم، وقدم 33 التماساً لقبول الأدلة ورد على 13 التماساً وطلباً قدمتها أفرقة الدفاع في القضية. وبدأت مرحلة الدفاع من الإجراءات في 18 حزيران/يونيه 2019 بتقديم أدلة من جانب الدفاع في قضية ستانيشيتش. واستجواب الادعاء 24 شاهدا ورد على 49 التماساً وطلباً، بما في ذلك التماسات لقبول أدلة. ورد الادعاء أيضاً على ثلاثة طلبات قبول أدلة بشكل مباشر تضمنت 310 مستندات قدمتها هيئة الدفاع، ولا تزال المقاضاة جارية بشأن الطلبات الإضافية لقبول أدلة بشكل مباشر التي قدمتها هيئة الدفاع. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أكمل الدفاع في قضية ستانيشيتش شهادة آخر شاهد في المحكمة. وبدأت مرافعة هيئة الدفاع في قضية سيماتوفيتش بالاستماع إلى شهادة الشاهد الأول في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويواصل الادعاء السعي إلى إجراء التقاضي بطريقة عملية من أجل التعجيل بالإجراءات وتضييق نطاق المسائل المتنازع عليها، على النحو الذي يُستترشد به بقرارات الدائرة الابتدائية.

93 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انتهى المكتب من إعداد مذكرات الاستئناف الخفية في قضية راتكو ملاديتش، القائد السابق للأركان العامة لجيش جمهورية صربسكا. وقدم المكتب مسوغين للاستئناف، في حين قدم الدفاع تسعة مسوغات للاستئناف. وباشر المكتب العمل أيضاً على إجراءات التقاضي بشأن عدد كبير من المسائل الأخرى في قضية ملاديتش، بما في ذلك خمسة التماسات من الدفاع بقبول أدلة جديدة في الاستئناف. وفي 6 آذار/مارس 2020، وعقب التماس عاجل قدمه الدفاع لوقف جلسات الاستئناف الشفوية التي كان من المقرر عقدها في البداية في 17 و 18 آذار/مارس 2020، ألغت دائرة الاستئناف الأمر الخاص بتحديد مواعيد الجلسات وأوقفت جلسة الاستئناف حتى إشعار آخر للسماح للسيد ملاديتش بإجراء عملية جراحية. وفي 11 آذار/مارس 2020، رُفض طلب الادعاء المؤرخ 9 آذار/مارس 2020 الذي التمس فيه إعادة النظر في قرار دائرة الاستئناف.

94 - وأخيراً، وجه المكتب أيضاً، خلال الفترة قيد الاستعراض، الاتهام إلى ستة متهمين بانتهاك حرمة المحكمة في قضية تورينابو وآخرين. وبموجب المادة 14 من النظام الأساسي، فإن مكتب المدعي العام مكلف بالتحقيق والمقاضاة في جرائم انتهاك حرمة المحكمة بمقتضى الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي. وثمة ضرورة للتحقيق والمقاضاة على نحو فعال في انتهاك حرمة المحكمة وفي حالات الإخلال بتدابير حماية الشهود، وذلك من أجل حماية الشهود والحفاظ على سلامة إجراءات المحكمتين والآلية.

95 - وفي 25 آب/أغسطس 2018، أقر قاضٍ وحيد في الآلية لوائح الاتهام التي أصدرها المكتب ضد خمسة مواطنين رومانيين، وهم مكسيماليان تورينابو وأنسيلم نزابونيمبا وجان دوديو نداغيجيماننا وماري روز فاتوما وديك برودونس مونيشولي، بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2018، قرر القاضي الوحيد عدم إحالة قضية تورينابو وآخرين إلى رواندا، وأمر بأن تبت الآلية في هذه القضية. وفي وقت لاحق، في 9 آب/أغسطس 2019، قدّم المدعي العام لائحة اتهام أخرى بحق أوغسطين نغيراباتواري وجّه إليه فيها تهمتين بانتهاك حرمة المحكمة وتهمة واحدة بالتحريض على انتهاك حرمة المحكمة. وفي

10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أقر القاضي الوحيد لائحة الاتهام. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، دفع السيد نغيراباتوري ببراءته من جميع التهم الموجهة إليه، وأصدر القاضي الوحيد قراراً شفوياً بعدم إحالة القضية إلى المحكمة الوطنية وأمر بأن تحتفظ الآلية بالولاية على القضية. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدّم الادعاء طلباً بضم قضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى قضية نغيراباتوري الجديدة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق القاضي الوحيد على طلب الادعاء وأمر بضم القضيتين.

96 - ويزعم الادعاء، في لائحة الاتهام المعدلة، أن خمسة من المتهمين أُنروا مباشرة، ومن خلال وسطاء، على الشهود الذين كانوا قد قدموا أدلة في محاكمة السيد نغيراباتوري وفي إجراءات إعادة النظر ذات الصلة في قضية نغيراباتوري. وعلى وجه الخصوص، تكشف الأدلة التي جمعها المكتب في تحقيقاته أن الجهود المبذولة لعرض رشاوى على الشهود ودفعها لهم بُذلت على مدى ثلاث أعوام على الأقل، وأن المتهمين لقنوا الشهود على مدى عامين على الأقل، وأن المتهمين الخمسة كانوا متورطين في سلوك إجرامي متفشٍ ومطول. ويزعم الادعاء كذلك أن السيد نغيراباتوري كشف بمعرفة مسبقة، من زنزانته في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا، عن معلومات سرية واتصل بشهود مشمولين بالحماية علماً بأن الاتصال بهم محظور، في انتهاك لأمر من المحكمة. ويزعم الادعاء أيضاً أن المتهم مونيشولي، وهو محقق في فريق الدفاع السابق عن السيد نغيراباتوري، والمتهم تورينابو انتهاكاً لأمر المحكمة بحماية الشهود.

97 - وقضية تورينابو وآخرين هي أول قضية كبرى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة تُرفع أمام الآلية. وقد كانت إجراءات التقاضي السابقة للمحاكمة ضخمة للغاية، حيث اشتملت على العديد من المسائل القانونية المهمة ومجموعة واسعة من المسائل الإجرائية. ومنذ تاريخ الاعتقال وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت أفرقة الدفاع 352 مذكرة، بينما قدم الادعاء 237 مذكرة. وأصدر القاضي الوحيد 140 أمراً وقراراً، وأصدرت دائرة الاستئناف 25 أمراً وقراراً، وأصدر الرئيس 37 أمراً وقراراً. وقدّم قلم المحكمة 99 مذكرة أيضاً. وردّ الادعاء على أكثر من 257 مراسلة من أفرقة الدفاع، وكشف عن أكثر من 1,8 تيرابايت من المواد. ومن المتوقع أن يظل التقاضي على مستوى عالٍ خلال مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة في هذه القضية.

98 - ويتخذ مكتب المدعي العام جميع الخطوات التي تدرج ضمن نطاق سيطرته للتعجيل بإنجاز هذه الإجراءات القضائية المخصصة.

باء - الهاربون من العدالة

99 - لا يزال ثمانية من الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم طلقاء. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب المدعي العام جهوده لتحديد أماكن الهاربين الثلاثة الذين ستقوم الآلية بالنظر في قضاياهم وجهوده لإلقاء القبض عليهم وهم: فيليسيان كابوغا، وبروتي مبيرانيا، وأوغستين بيزيما. وواصل المكتب أيضاً البحث عن المعلومات المتعلقة بأماكن وجود الهاربين الخمسة الذين من المتوقع حالياً أن يتم تقديمهم للمحاكمة في رواندا وهم: فولجانس كاييشيما، وتشارلز سيكوبابو، وألويس نديمباتي، وريانديكايو، وفينياس مونيواروغاراما.

100 - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استند المكتب إلى الإصلاحات الهيكلية والتغييرات التشغيلية التي أُجريت في الفترة من عام 2016 إلى عام 2018، واضطلع بأنشطة واسعة النطاق في مجال

الاستخبارات والتحليل والتحقيق بحثاً عن الهاربين. ويعد أن وضع المكتب استراتيجيات محددة لكل من الهاربين، استعرض أولاً المعلومات الاستخباراتية السابقة وأوقف التحقيق بشأن بعض القرائن السابقة، مما أتاح له استبعاد عدد من الإمكانيات وزيادة تركيز جهوده على مسارات التحقيق الواعدة للغاية. وأعطى المكتب أيضاً الأولوية لتكوين صورة أوضح عن التكتيكات التي استخدمها الهاربون للإفلات من الكشف، بما في ذلك إنشاء شبكات للدعم والتماس الحماية من أشخاص ذوي نفوذ. وأخيراً، تمكّن المكتب، من خلال تطوير مصادر جديدة وتعزيز تعاونه مع الشركاء، من الحصول على العديد من القرائن الجديدة الهامة التي يمكن الاستعانة بها في هذه الإجراءات.

101 - ونتيجة لذلك، لجأ المكتب إلى الدول الأعضاء لطلب المساعدة والتعاون. ويعرب المكتب عن امتنانه للدعم الذي تلقاه من بعض الشركاء، والذي تضمن كميات كبيرة من البيانات الأولية المفيدة وتيسير الاستفادة من الأدوات الهامة. وبعد تحليل المعلومات الواردة وتبادل النتائج التي تم التوصل إليها، توصل المكتب إلى اتفاق مع بعض الشركاء للاضطلاع بعمليات مشتركة لمتابعة القرائن التي تم الحصول عليها. ويأمل المكتب في أن يتمكن من الإبلاغ في المستقبل عن التقدم المحرز في هذه العمليات.

102 - ومما يؤسف له أنه على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فقد وجد المكتب صعوبة كبيرة في الحصول على التعاون اللازم من عدد من الدول الأعضاء المعنية، مما أعاق جهوده إلى حد كبير.

103 - فعلى سبيل المثال، تلقى المكتب في منتصف عام 2018 تأكيداً من المكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) في جنوب أفريقيا بأن أحد الهاربين كان موجوداً في جنوب أفريقيا، وقدّم طلباً عاجلاً لتقديم المساعدة إلى سلطات جنوب أفريقيا في 16 آب/أغسطس 2018. ولما لم يرد أي رد وفي ضوء ما استجد من تطورات، قدّم طلب عاجل ثانٍ للحصول على المساعدة في 15 آذار/مارس 2019. وبذل المكتب جهوداً مكثفة لمناقشة طلباته العاجلة مع سلطات جنوب أفريقيا. ومما يؤسف له أن جنوب أفريقيا لم تحاول تنفيذ طلبات المكتب إلا في كانون الأول/ديسمبر 2019، ولم تكمل تلك الجهود بالنجاح بسبب التأخير الكبير. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدم المكتب طلباً عاجلاً آخر لتقديم المساعدة إلى سلطات جنوب أفريقيا للحصول على معلومات حيوية تسمح له بمواصلة تعقب الهارب، ولكن حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل هذا الطلب أيضاً دون رد.

104 - وبالمثل، ففي عام 2018، زار المدعي العام هراري وناقش مع كبار المسؤولين في زمبابوي المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة التي حصل عليها المكتب وسبل تعزيز التعاون. واتفق على أن يقوم المكتب وسلطات زمبابوي بإنشاء فرقة عمل مشتركة لتنسيق المزيد من أنشطة التحقيق. وواصل المكتب العمل مع فرقة العمل، وإن لم يُحرز تقدم يذكر للأسف. ولم تتم بعد متابعة العديد من مسارات التحقيق الهامة، ولم يتلق المكتب بعد المعلومات المتوقعة. ولإثبات الالتزام المعلن بالتعاون التام مع المكتب، من الأهمية بمكان أن تتلقى فرقة العمل الدعم الكامل من سلطات زمبابوي لتتبع أي قرائن ممكنة والحصول على المعلومات من أي مصدر كان.

105 - وكمثال أخير، حصل المكتب على معلومات موثوقة عن العديد من جوازات السفر المزورة أو المشترقة بصورة غير مشروعة التي حصل عليها الهاربون واستخدموها في السفر بين الدول. ولأسباب واضحة، يشكل ذلك مسارا حيويا للتحقيق، وقدم المكتب العديد من طلبات المساعدة إلى السلطات المختصة للحصول على معلومات عن جوازات السفر تلك. غير أنه من المؤسف أن المكتب لم يتلق أي معلومات

إضافية تقريباً، بعد أكثر من عام، لأن السلطات المختصة لم ترد على طلباته، على الرغم من الاجتماعات الشخصية العديدة التي عُقدت لمناقشة هذه المسألة ورسائل التذكير التي وُجّهت مرارا على سبيل المتابعة.

106 - ويعرب المكتب عن أسفه العميق لعدم تعاون بعض الدول الأعضاء. وعلى النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي، وعلى نحو ما يعززه مجلس الأمن في قرارات عديدة، يقع على جميع الدول الأعضاء التزام قانوني دولي بالتعاون مع المكتب في إطار جهوده الرامية إلى تحديد أماكن وجود الهاربين وإلقاء القبض عليهم. وسيواصل المكتب التواصل مباشرة مع السلطات الوطنية من أجل حشد الدعم وكفالة الاستجابة على وجه السرعة لطلبات المساعدة التي يتقدم بها. ويكرر المكتب التأكيد أيضاً على أن الأفراد الذين يقدمون معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على أحد الهاربين قد يحق لهم، في إطار برنامج المكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب التابع للولايات المتحدة، الحصول على مكافأة نقدية تصل قيمتها إلى 5 ملايين دولار.

107 - ويشدد المكتب على التزامه بإلقاء القبض على الهاربين المتبقين في أقرب وقت ممكن. وتعبيراً عن هذا الالتزام، أعرب المكتب عن موقفه بأن تعقب الهاربين ينبغي اعتباره مهمة مخصصة، لأن المكتب يرى أنه يشكل نشاطاً مؤقتاً يجب أن ينتهي في فترة زمنية معقولة، بما يتفق مع المهام المخصصة الأخرى للألية. والمكتب مقتنع أيضاً أنه عند تحديد المدة التي سيبذل خلالها تعقب الهاربين مهمة ضرورية من المهام المخصصة، لا بد من النظر ليس في عدد الهاربين الذين لا يزالون طلقاء فحسب، بل في النتائج التي يجري تحقيقها أيضاً. ولا يمكن للألية أن تواصل تعقب الهاربين إلى ما لا نهاية. وأكد المدعي العام من جديد أنه إذا لم يتم تحديد مكان أي من الهاربين والقبض عليهم بحلول نهاية عام 2020، فإن المكتب سيبدأ في إنهاء عملياته المتصلة بتعقب الهاربين ونقل المسؤولية عن تلك العمليات بالكامل إلى السلطات الوطنية.

جيم - المساعدة المقدمة للمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب

108 - عملاً بالمادة 28 (3) من النظام الأساسي، فإن مكتب المدعي العام مكلف بالاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال النزاعات التي دارت رحاها في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ومع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تعتمد مواصلة المساعلة حالياً عن الجرائم التي أرتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة اعتماداً كاملاً على قطاعات العدالة الوطنية. ويولي المكتب أولوية عليا لرصد السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ولتقديم الدعم لتلك السلطات وإسداء المشورة إليها. ويقدم المكتب أيضاً الدعم إلى هيئات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الوطنية للأشخاص المفقودين التي لا تزال تبحث عن الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاعات في يوغوسلافيا السابقة. ويقدم المكتب حواراً متواصلاً مع النظراء، ويتخذ مجموعة متنوعة من المبادرات لمساعدة قطاعات العدالة الجنائية الوطنية وبناء القدرات فيها.

109 - والمكتب في وضع فريد يتيح له تقديم هذه المساعدة. وتتضمن مجموعة الأدلة التي يحتفظ بها ما يقرب من مليون صفحة من الوثائق المستمدة من التحقيقات في الجرائم التي وقعت في رواندا في عام 1994، و 9,3 ملايين صفحة من الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 فصاعداً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لديه عشرات الآلاف من المصنوعات والتسجيلات السمعية والبصرية وغيرها من مواد الإثبات.

110 - وتعرب السلطات الوطنية عن تقديرها الكبير للدعم الذي تلقاه من المكتب، كما يتضح من استمرار ارتفاع عدد طلبات المساعدة الواردة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر الاتجاه الذي سبق الإبلاغ عنه والمتمثل في حدوث زيادة كبيرة في طلبات المساعدة المقدمة إلى المكتب. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الطلبات الواردة في فرع لاهاي من 111 طلباً في عام 2013 إلى 329 طلباً في عام 2019، وهو ما يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً عن التوقعات الأولية لعبء العمل التي أُعدت عند إنشاء الآلية. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 فقط، تلقى المكتب 100 طلب آخر للحصول على المساعدة على الرغم من نقشي جائحة كوفيد-19؛ وفي حال استمرار هذه الوتيرة، سيرد نحو 400 طلب للمساعدة في عام 2020. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 31 آذار/مارس 2020، تلقى المكتب 788 طلباً للحصول على المساعدة. وردا على ذلك، سلم المكتب 39 058 وثيقة تشمل 643 739 صفحة، فضلا عن 692 ملفاً سمعياً - بصرياً ومواد أخرى.

111 - وبالإضافة إلى ذلك، استمر تزايد تعقيد وحجم طلبات المساعدة الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبشير هذا التطور إلى أن السلطات الوطنية تقوم بمعالجة القضايا الأكثر تعقيداً وتعتمد في نفس الوقت على المكتب للحصول على مزيد من المساعدة في عملها. وتلقى المكتب طلبات معقدة للغاية للحصول على المساعدة من مكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو ومكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك والجهاز القضائي الفرنسي وجهات أخرى، واستجاب لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلبات التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضخمة للغاية وتتطلب قدراً كبيراً من الموارد، لأن كل طلب قد يتعلق بما يصل إلى 200 شخص مفقود من جراء حدث واحد أو في مكان ذي صلة بالموضوع.

112 - ويتوقع مكتب المدعي العام أن يستمر عدد طلبات المساعدة الواردة، على الأقل خلال السنوات العديدة المقبلة، بالمعدلات الحالية المرتفعة أو أن يستمر في الزيادة.

113 - وفيما يتعلق برواندا، يواصل المكتب العمل عن كثب مع السلطات الرواندية المسؤولة عن التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية ومقاضاة مرتكبيها. وبالإضافة إلى مقاضاة من صدرت في حقهم لوائح الاتهام التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الرواندية، تقوم هيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا حالياً بملاحقة أكثر من 900 هارب في جميع أنحاء العالم. ولا يزال يجري تحديد مكان الهاربين الروانديين في بلدان أجنبية وتسليمهم إلى رواندا لمحاكمتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم عدة دول ثالثة بمقاضاة مواطنين روانديين في محاكمها لارتكابهم جرائم لها صلة بالإبادة الجماعية. وفي تطور هام وقع في الآونة الأخيرة، بدأت عدة بلدان أوروبية، بالاشتراك مع وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي، الأعمال التحضيرية لإنشاء فرقة عمل دولية معنية بالتحقيقات تركز على المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية في رواندا ممن يتواجدون في أوروبا. ويتوقع مكتب المدعي العام أن تتطلب جميع هذه الجهود الوطنية الرامية إلى تقديم المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية إلى العدالة دعماً كبيراً من المكتب وأن تسفر عن زيادة كبيرة في عدد طلبات المساعدة المقدمة إليه.

114 - ولتلبية هذه الاحتياجات، شرع المكتب في اتخاذ عدد من الخطوات لتيسير زيادة إمكانية الاطلاع على مجموعة الأدلة المتصلة برواندا. وعلى الرغم من التأخير الناتج عن التقليل الحاد لسلطة الالتزام الأولية في عام 2018، فإنه يجري الآن تنفيذ مشروع لتحرير المعلومات السرية والحساسة المستقاة من الأدلة لكي يتسنى تيسير تقديمها إلى السلطات الوطنية لتمكينها من متابعة القرائن ولأغراض أخرى. وبالإضافة إلى

ذلك، بدأ المكتب في التخطيط لإنشاء آلية آمنة للبحث عن بعد في قواعد بياناته بهدف جعل قدراته متمشية مع القدرات المتاحة بخصوص الأدلة المتصلة بيوغوسلافيا.

115 - وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تشير جميع المعلومات المتاحة إلى أن طلب السلطات الوطنية على المساعدة المقدمة من المكتب سيستمر في الازدياد في السنوات العديدة القادمة. وأعربت الدول الأعضاء، في جميع أنحاء المنطقة، عن التزامها بتجهيز كامل قضايا جرائم الحرب التي لم يبت فيها بعد، واعتمدت استراتيجيات وطنية لجرائم الحرب للوفاء بتلك الالتزامات. فعلى سبيل المثال، لا تزال البوسنة والهرسك بحاجة إلى النظر في الآلاف من القضايا، بما في ذلك المئات من أكثر القضايا تعقيدا وأغلاها أولوية. وعلى نحو مماثل، تتوقع صربيا، في استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب واستراتيجية المقاضاة التي اعتمدها للتحقيق في جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها، حدوث زيادة كبيرة في عدد التحقيقات والمحاكمات خلال السنوات القادمة. وبالمثل، تواصل كرواتيا النظر في قضايا جرائم الحرب، واعتمد الجبل الأسود استراتيجية وطنية وطلب مساعدة المكتب في تنفيذها. وتواصل دول ثالثة كذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم المرتبطة بالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة في محاكمها الوطنية، ويتوقع المكتب أن يستمر في تلقي طلبات المساعدة من بلدان من بينها ألمانيا وبلجيكا والسويد وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ويلاحظ المكتب كذلك أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتفقد حاليا استراتيجية مدتها خمس سنوات لتحديد مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين بسبب النزاعات، وستواصل تقديم عدد كبير من الطلبات المعقدة للحصول على مساعدة المكتب في السنوات العديدة المقبلة.

116 - ولم تواكب الزيادة الكبيرة في طلبات المساعدة التي تلقاها المكتب إلا جزئيا عن طريق الزيادات في الموارد ذات الصلة. وقد سعى المكتب إلى استيعاب الاحتياجات الإضافية عن طريق إعادة توزيع الموظفين بصورة مرنة. ومما يؤسف له أنه بالنظر إلى وجود "عدد قليل من الموظفين" لدى المكتب بالفعل (S/2020/236، الفقرة 20)، لم تتسن معالجة الزيادة في عبء العمل معالجة كاملة، على نحو ما أقره مكتب خدمات الرقابة الداخلية عند ملاحظة أنه "بالنظر إلى المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص، عانى مكتب المدعي العام من نقص في القدرة على الاضطلاع بالأنشطة الجارية" (S/2020/236، الفقرة 41). ونتيجة لذلك، تراكمت الطلبات قيد النظر ليصل عددها إلى ما يناهز 150 طلبا. ومع استمرار المكتب في تقليص حجمه في المستقبل، فإنه سيولي الأولوية لكفالة إتاحة الموارد الكافية ليتسنى للمكتب الاضطلاع بولايته على نحو كامل بموجب المادة 28 (3) من النظام الأساسي.

دال - الإدارة

117 - إن مكتب المدعي العام ملتزم بإدارة شؤون موظفيه وموارده بما يتمشى مع التعليمات الصادرة عن مجلس الأمن والتي تقضي بأن تكون الآلية "هيكلا صغيرا وموقتا وفعالا". ويواصل المكتب الاسترشاد بأراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين في جملة مواقع منها الفقرات 18 إلى 20 من القرار 2256 (2015) والفقرتان 7 و 8 من القرار 2422 (2018). وتُعد سياسة "المكتب الواحد" التي يعمل بها المدعي العام جزءا مهما من تلك الجهود من أجل تحقيق التكامل بين الفرعين في موظفي المكتب وموارده. وفي إطار هذه السياسة، يُتاح الموظفون والموارد للنشر بمرونة من أجل العمل في أي من الفرعين حسب الاقتضاء.

118 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه المكتب اختبارا رئيسيا للتحضيرات التي قام بها ولمدى استعدادة لإدارة أنشطة قضائية مخصصة غير متوقعة. وعندما بدأت إجراءات إعادة النظر في قضية

تغيراً باتواري، استوعب المكتب الاحتياجات الإضافية في حدود الموارد المتاحة عن طريق نشر موظفين من كلا الفرعين بصورة مرنة. وخلال هذه الأعمال التحضيرية، كشف المكتب عن أدلة على وجود مخطط جنائي مشترك لإلغاء أحكام الإدانة المتعلقة بالإبادة الجماعية التي صدرت في حق السيد نغيرباتواري في إجراءات إعادة النظر عن طريق التأثير على الشهود وانتهاك حرمة المحكمة. ونقل المكتب كذلك موظفين إضافيين، ولا سيما من أفرقتة "الأساسية" في كلا الفرعين المسؤولين عن المهام المستمرة، للنهوض بالتحقيقات. وتشكل لائحة الاتهام الصادرة في حق تورينابو وآخرين ضد خمسة متهمين والتي جرى تأكيدها في أيلول/سبتمبر 2018 دليلاً على نجاح جهود المكتب.

119 - وفي حين توقع المكتب إحالة الدعوى في قضية تورينابو وآخرين إلى رواندا للمحاكمة، فإنه مطالب بالاستجابة بسرعة لأمر القاضي الوحيد بأن تجري الآلية المحاكمة. وقد اتخذ عدداً من الخطوات. أولاً، نُقل الموظفون في أروشا ولاهاي بسرعة إلى العمل على قضية تورينابو وآخرين من مهام أخرى، بما في ذلك الطعون والتحقيقات المتعلقة بالهاربين والأفرقة الأساسية. وطلب من موظفين آخرين تحمل عبء عمل إضافي لتغطية الفراغ الذي تركته عمليات النقل هذه. ثانياً، تم إعداد خطة للتكاليف والموافقة عليها، مما أتاح للمكتب أن يبدأ بسرعة عمليات استقدام الموظفين. وعن طريق الاستعانة بعمليات النقل الوظيفي الأفقي، والاختيار من قائمة المرشحين المقبولين، والإعلان عن الوظائف المؤقتة الشاغرة، استطاع المكتب في غضون أشهر أن يستقدم موظفين جدد من ذوي المهارات المطلوبة، والاستمرار في الوقت ذاته في الاعتماد أساساً على الموارد المتاحة. ثالثاً، قام المكتب، بفضل استخدام سياسة "المكتب الواحد"، بتوزيع عبء العمل المتصل بقضية تورينابو وآخرين على نطاق واسع بين مختلف الأفرقة وفقاً لقدراتها. وأتاح ذلك لفريق المحاكمة أن يركز اهتمامه على الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة، في حين تولى فريق الاستئناف المسؤولية عن الكم الهائل من المنازعات القضائية السابقة للمحاكمة.

120 - ونتيجة لجميع هذه الجهود، تمكن المكتب من الوفاء تماماً بجميع المواعيد النهائية التي فرضتها المحكمة في قضية تورينابو وآخرين، مع مواصلة تحقيقاته، وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى تقديم لائحة اتهام ضد السيد نغيرباتواري في آب/أغسطس 2019. ونجح المكتب كذلك في القيام بمهام الادعاء في إجراءات إعادة النظر المتعلقة بقضية نغيرباتواري. والمكتب على ثقة من أن هذه التجربة قد أعدته للرد مستقبلاً على أي تطورات مماثلة غير متوقعة، مثل إلقاء القبض على أحد الهاربين.

121 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام، فيما عدا ذلك، الاستفادة إلى أقصى حد من موارده و "إنجاز المزيد بموارد أقل" من خلال توسيع نطاق تعدد المهام والتدريب المتعدد التخصصات. ومن أجل الاضطلاع بمسؤولياته في ضوء قلة عدد موظفيه، طُلب إلى أعضاء المكتب أيضاً أن يضطلعوا بانتظام بأعباء عمل استثنائية. ويعرب المكتب عن امتنانه لاستمرار تفاني موظفيه والتزامهم.

122 - وكانت الفترة المشمولة بالتقرير إيذاناً ببدء تقليص حجم المكتب. وفي أعقاب التقليص الحاد لسلطة الالتزام الأولية في عام 2018، عجلَّ المكتب بتقليص حجمه المقرر وواصل تخفيض عدد موظفيه في فرع لاهاي. وأجريت تخفيضات إضافية لعدد الوظائف في نهاية عام 2019 في فرع لاهاي. وواجه المكتب تناقص عدد الموظفين إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في ضوء جوانب الغموض التي طالت الميزانية في عام 2018، بما في ذلك مغادرة وكيل أول للمدعي العام في الاستئناف، وموظف مسؤول، ومستشار للاستئناف، وموظفين قانونيين، وموظفين قانونيين معاونين، وهو ما أقر به مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2020/236، الفقرة 41). ويواصل المكتب إدارة تقليص حجمه وتناقص عدد موظفيه

لكفالة قدرته على الوفاء بجميع مسؤولياته داخل قاعة المحكمة وخارجها، وهو يعتمد بدرجة كبيرة في هذا الصدد على الدروس المستفادة في المحكمتين.

هاء - تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

123 - لقد أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن تقييم أساليب الآلية وعملها، بأن أساليب المكتب وعمله يتسقان مع التوقعات التي حددها مجلس الأمن، بما في ذلك في القرار (2422/2018).

124 - ووفقاً لتوقع المجلس بأن تكون الآلية هيكلًا صغيراً مؤقتاً وفعالاً يضم عدداً قليلاً من الموظفين يتناسب مع وظائفه المحدودة، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب المدعي العام لديه "عدد قليل من الموظفين لتمثيل الطابع المخصص للنشاط القضائي" (S/2020/236، الفقرة 20) وأن "كلا من أفرقة المحاكمة وأفرقة الاستئناف كانت تتسم بقلّة عدد الموظفين" (S/2020/236، الفقرة 41).

125 - وتمشياً مع طلب المجلس إلى الآلية وضع سياسة للموارد البشرية تتسق مع ولايتها المؤقتة وضمان التوظيف بشروط مرنة، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه "عند نشوء قضية من قضايا انتهاك حرمة المحكمة بشكل غير متوقع، يقوم مكتب المدعي العام بتوزيع الموظفين بطريقة مرنة للعمل في القضية" (S/2020/236، الفقرة 41). وفي هذا الصدد، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أن المكتب يسعى إلى استيعاب هذه الاحتياجات الإضافية غير المتوقعة في حدود الموارد المتاحة عن طريق تأجيل الأنشطة حيثما أمكن، بما في ذلك تسجيل القضايا في المحفوظات بعد صدور الحكم والاضطلاع بالأنشطة الانتقالية. وفي هذا الصدد وفي نواحٍ أخرى، أعطى المكتب الأولوية لتوزيع موارده المحدودة على الأنشطة القضائية المخصصة لكفالة إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية على وجه السرعة.

126 - وفيما يتعلق بطلب المجلس إلى الآلية كفالة التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين، حقق المكتب التكافؤ بين الجنسين في وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية وفئة الخدمات العامة، بما في ذلك في الرتب العليا (ف-5/ف-4). وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب الاستعراض الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أكمل المكتب عمليات استقدام الموظفين التي استمرت في إظهار التزامه بتحقيق التوازن بين الجنسين، بما في ذلك تعيين نساء في أربع وظائف من أصل سبع وظائف من الفئة الفنية في فرع أروشا.

127 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب على تنفيذ التوصية الموجهة إليه على وجه التحديد، التي تنص على أنه ينبغي له أن يعمل على "دعم معنويات الموظفين وتعزيزها عن طريق إجراء دراسة استقصائية لتحديد الشواغل الرئيسية في إدارة تقليص الحجم وزيادته" وينبغي له أن "يكشف الأسباب الجذرية الكامنة وراء انخفاض المعنويات كي يتسنى التخطيط بشكل أفضل لمعالجة الآثار المحتملة لهذه التغييرات" (S/2020/236، الفقرة 40). ونشأت تلك التوصية عن النتائج السابقة التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي مفادها أنه قد "اضطرت أفرقة المكتب، التي كانت بالفعل تعمل بطاقتها القصوى، إلى العمل في وقت واحد على القضايا المعلقة للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، وعلى إعادة محاكمة غير متوقعة، وعلى دعوى غير متوقعة نشأت عن قضايا أنجزتها الآلية"، وأنه قد "واجه مكتب المدعي العام صعوبات فيما يتعلق باستقدام الموظفين واستبقائهم وبالأمن الوظيفي، ويعزى ذلك جزئياً إلى الطابع المؤقت للأنشطة القضائية وإلى صغر المجموعة التي يستقدم منها الموظفون" (S/2018/206، الفقرة 23). ورحب المكتب بالتحليل المفيد المقدم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحديات التي تكتف معنويات الموظفين

والتي تتجم عن الاحتفاظ بهيكل صغير وفعال من حيث التكلفة على الرغم من الارتفاع غير المتوقع في مستوى النشاط القضائي في خضم تقليص الحجم التنظيمي.

128 - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره إلى أن مكتب المدعي العام قد اتخذ بالفعل تدابير لمعالجة الحالة، مشيراً إلى أن "معنويات الموظفين تحسنت على ما يبدو مقارنة بالسنوات السابقة" (S/2020/236، الفقرة 42). واتفق مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك مع ما خلص إليه مكتب المدعي العام من أن السببين الرئيسيين للمعنويات السلبية هما التقليص وانعدام الأمن الوظيفي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التحسينات التي أقرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد تحققت على الرغم من استمرار العوامل السلبية التي سبق تحديدها.

129 - وكما لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أجرى مكتب المدعي العام في عام 2019 دراسة استقصائية سرية واسعة النطاق للمعنويات في المكتب، لتحديد العوامل السلبية التي تؤثر على معنويات الموظفين، وتقييم الجهود التي بذلها المكتب لتعزيز الروح المعنوية الإيجابية للموظفين في السنتين الماضيتين، والتماس مقترحات بشأن ما يمكن اتخاذه من خطوات أخرى. وجرى تبادل النتائج المجهولة المصدر مع إدارة مكتب المدعي العام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وجميع موظفي مكتب المدعي العام. ووفقاً لنتائج الدراسة الاستقصائية، فإن الروح المعنوية في المكتب إيجابية حالياً، وهي بالتأكيد أكثر إيجابية مما يمكن توقعه في هذه الظروف. وأفاد الموظفون أنهم راضون عن وظائفهم، ويعتبرون عملهم مفيداً، ويعتقدون أنهم يساهمون في أمر هام وفي إنجاز ولاية المكتب. وأشارت نتائج الدراسة الاستقصائية أيضاً إلى أن الروح المعنوية قد تحسنت عموماً في السنوات الأخيرة. وأعرب الموظفون عن آراء إيجابية بشأن نجاح المكتب في التحول إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية، وكيفية إجراء عملية التقليص، واستجابة المكتب الناجحة لتقليص سلطة الالتزام الأولية بشكل حاد في عام 2018. وبوجه عام، كان لدى الموظفين انطباع إيجابي بشأن إدارة التغيير في المكتب، وأعربوا عن ثقة كبيرة في الإدارة العليا للمكتب.

130 - وفي الوقت نفسه، يعرب المكتب عن تقديره الكامل لأن الحفاظ على الروح المعنوية الإيجابية للموظفين سيشكل تحدياً كبيراً في المستقبل، لا سيما مع استمرار تقليص حجم العمل بانتهاء المحاكمات ودعاوى الاستئناف. ومن الضرورات التشغيلية الإبقاء على مجموعة من الموظفين المتقنين في عملهم لإكمال قدر كبير من الأعمال المتصلة بالمنازعات القضائية المعقدة. ولذلك فإن رفع الروح المعنوية الإيجابية للموظفين سيكون بمثابة أولوية رئيسية للإدارة العليا للمكتب في عام 2020 وما بعده. وستكون هناك عملية مستمرة في المكتب لتحديد التدابير الرامية إلى تعزيز الروح المعنوية الإيجابية، والتخفيف من حدة العوامل المسببة للروح المعنوية السلبية، وضمان أن يكون المكتب بيئة عمل إيجابية.

131 - وقد حدد المكتب بالفعل، بالتشاور الوثيق مع الموظفين، قائمة تضم 25 من التدابير الأولية التي يتعين تنفيذها. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، نفذ المكتب أو شرع في تنفيذ العديد من هذه التدابير، بما في ذلك إنشاء فريق تنسيق يقوده الموظفون للتطوير المهني، وإتاحة فرص جديدة للموظفين في جميع الرتب للاضطلاع بمهام مختلفة، وتعزيز المهام المشتركة بين فرعي الآلية حيثما أمكن، ومواصلة الاتصال بشفافية مع الموظفين بشأن المسائل الهامة. وسيطلع مكتب المدعي العام مكتب خدمات الرقابة الداخلية على آخر المستجدات، وهو يتطلع إلى إغلاق ملف التوصية المعنية في المستقبل القريب.

132 - وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره توصية جديدة تتعلق أيضا بالمكتب، وهي تنص تحديدا على أنه "ينبغي للمسؤولين الرئيسيين أن يعززوا التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهم وبصورة غير مباشرة، على صعيد الأجهزة، فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر عليهم على قدم المساواة، وأن يحدّثوا باستمرار تخطيط عبء العمل على أساس السيناريوهات على نطاق الآلية" (S/2020/236، الفقرة 66). ويرحب المكتب بهذه التوصية التي تتماشى مع عملية الاستعراض الاستراتيجي الجارية التي يقوم بها.

133 - وعموما، فإن المكتب يعرب عن امتنانه لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لما قدمه من تقرير ومن توصيات. ويشعر المكتب بالارتياح للاعتراف بالتزامه برؤية مجلس الأمن للآلية على أنها "هيكل صغير ومؤقت وفعال"، ولتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما إيجابيا لعمله وأساليبه المبتكرة، بما في ذلك توزيع الموظفين بطريقة مرنة لمعالجة المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص مع الإبقاء على عدد قليل من الموظفين. ويعرب المكتب عن تقديره للتوصية الهامة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الآلية بأن تكفل التفكير والتخطيط المنهجين بشأن المستقبل وبلورة رؤية مشتركة لبناء المؤسسات، وهو يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع الدوائر وقلم المحكمة في هذا الصدد.

خامسا - قلم المحكمة

134 - عملا بالمادة 15 من النظام الأساسي، يكون قلم المحكمة مسؤولا عن إدارة الآلية وتقديم الخدمات لها. وبصفة محددة، يتولى القلم، تحت قيادة رئيسه، المسؤولية عن تنفيذ عدد من المهام الرئيسية، بما في ذلك تقديم الدعم للأنشطة القضائية، وصون المحفوظات وإدارتها، وإدارة الآلية. ويتراوح تقديم الدعم للأنشطة القضائية بين تيسير جميع عمليات المحاكم، بما في ذلك عن طريق توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وإدارة مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، وحماية الضحايا والشهود، وتقديم الدعم للرئيس في مهامه المتصلة بإنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين. وقلم المحكمة مسؤول كذلك عن صون وإدارة محفوظات المحكمتين والآلية. وأخيرا، فإن قلم المحكمة مسؤول عن إدارة الآلية، بما يشمل جميع المسائل المتصلة بالموارد البشرية، والسلامة والأمن، وإدارة المرافق، والمشتريات، وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات، والميزانية والمالية. وتجسيدا لهذا التنوع الواسع في المهام، تأثر قلم المحكمة بجائحة كوفيد-19 التي تفشت في الآونة الأخيرة وردت عليها بطرق مختلفة، ورد بيانها أدناه قرب نهاية كل باب فرعي، حسب الاقتضاء. وبصورة أعم، واصل قلم المحكمة تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة عن طريق زيادة تعزيز وتبسيط التعاون بين فرعي الآلية بغية العمل ككيان تنظيمي واحد قدر الإمكان.

135 - وفيما يتعلق بمباني فرع أروشا، نجحت قاعة المحكمة المزودة بأحدث التجهيزات في استضافة أولى إجراءاتها القضائية، بما في ذلك جلسات المثل الأولى والجلسات التحضيرية وإحدى جلسات الاستعراض، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت الآلية تنفيذ أشغال الإصلاح، بما في ذلك ما يتعلق بالعيوب التقنية في مبنى المحفوظات، وأحرزت تقدما كبيرا نحو وضع الصيغة النهائية لمشروع التشييد، وذلك بسبل منها، على سبيل المثال، إغلاق قائمة العيوب والنواقص رسميا، واحتجاز تعويضات التأخير، بعد التشاور عن كثب مع المكاتب المعنية في مقر الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل عن حالة وضع الصيغة النهائية لمشروع التشييد في تقرير الأمين العام عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا (A/74/662). وتعرب الآلية عن امتنانه

للدعم المستمر المتميز الذي تقدمه جمهورية تنزانيا المتحدة لعملها وأنشطتها، بما في ذلك الدعم المقدم في جميع مراحل مشروع التشييد.

136 - وفيما يتعلق بفرع لاهاي، حصلت الدولة المضيفة في عام 2019 على ملكية المباني المستأجرة التي تشغلها الآلية، مما يسمح للآلية بالبقاء في موقعها الحالي. والمفاوضات جارية مع الدولة المضيفة بشأن عقد الإيجار القادم، وهي تراعي انخفاض احتياجات الآلية من أماكن العمل. وتعرب الآلية أيضا عن امتنانها لما تقدمه هولندا من دعم بارز ومستمر لعملها وأنشطتها.

137 - وواصل المكتب الميداني للآلية في كيغالي تقديم الدعم الضروري لقلم المحكمة ومكتب المدعي العام والدفاع فيما يتعلق بالإجراءات الراهنة بشأن انتهاك حرمة المحكمة في قضية تورينابو وآخرين وإجراءات إعادة النظر التي أجريت سابقاً في قضية نغيرباتوري. كما قدم الدعم فيما يتعلق بطلبات المساعدة من الهيئات القضائية الوطنية، وواصل توفير خدمات الحماية والدعم للشهود، بما في ذلك المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يسّر المكتب أنشطة مراقبي قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي كانت قد أُحيلت إلى رواندا، عملاً بالمادة 6 من النظام الأساسي للآلية.

138 - وواصل المكتب الميداني للآلية في سراييفو تقديم الدعم الأساسي للشهود فيما يتعلق بقضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش التي يُنظر فيها حالياً، وواصل توفير خدمات الحماية والدعم للشهود الذين سبق استدعاؤهم للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. ويسّر المكتب الميداني في سراييفو كذلك طلبات تنويع تدابير حماية الشهود دعماً للمحاكمات الوطنية للأفراد الذين يُزعم أنهم متورطون في النزاعات في يوغوسلافيا السابقة.

139 - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان على قلم المحكمة أن يكيف بسرعة أساليب عمله مع الظروف غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ولكفالة استجابة منسقة، أنشئ فريق لإدارة الأزمة الناتجة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يضم ممثلين عن الأجهزة الثلاثة جميعها، وعيّن رئيس القلم منسقا لشؤون نقشي هذا المرض وفقاً لتوجيهات من مقر الأمم المتحدة. ويجري من خلال هذا المنتدى تنسيق تدابير الاستجابة والنشرات الإعلامية التي تعمم على الموظفين.

140 - وتمشيا مع المبادئ التوجيهية الإدارية للمكاتب فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي صدرت لأول مرة في 13 شباط/فبراير 2020⁽²⁰⁾، نفذ قلم المحكمة سلسلة من تدابير التخفيف التي تهدف إلى ضمان استمرارية الأعمال مع التقليل إلى أدنى حد من احتمال تعرض الموظفين لكوفيد-19 في جميع مراكز العمل، ولا سيما بتشجيع ترتيبات العمل المرنة والبديلة مثل العمل عن بعد. ونتيجة لذلك، تمكنت معظم العمليات اليومية لقلم المحكمة من الاستمرار، وإن طالها شيء من التأخير.

(20) شبكة الموارد البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، "المبادئ التوجيهية الإدارية للمكاتب فيما يتعلق بنقشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إطار إدارة شؤون الموظفين في مقر نظام الأمم المتحدة الموحد ومراكز العمل الميدانية"، النسخة 1.0، 13 شباط/فبراير 2020. وصدرت النسخة 2.0 في 10 آذار/مارس 2020؛ بينما صدرت النسخة 3.0 في 21 آذار/مارس 2020.

ألف - دعم الأنشطة القضائية

141 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم فرع أروشا التابع لقلم المحكمة إجراءات ما قبل المحاكمة في قضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وجلسة المراجعة والحكم الصادر في قضية نغيراباتوري، وإجراءات ما قبل المحاكمة في قضية نغيراباتوري المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة (التي ضُمَّت إلى قضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة ابتداء من 10 كانون الأول/ديسمبر 2019). وفي فرع لاهاي، قدم قلم المحكمة الدعم لقضية ستانيشيتش وسيما توفيتش، ولاستئناف الحكم في قضيتي ملاديتش وكارلديتس، بما في ذلك عن طريق تيسير إصدار حكم الاستئناف في قضية كارلديتس في 20 آذار/مارس 2019. وتولى قلم المحكمة تجهيز ونشر أكثر من 250 6 ملفا قضائياً، بما في ذلك 686 مذكرة قانونية لقلم المحكمة، وأدار جلسات المحكمة في 154 يوماً من أيام الانعقاد، وقدم نحو 50 000 صفحة من الترجمة دعماً للإجراءات القضائية الجارية ومجمل أعمال الآلية.

142 - وتقدم وحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة، التي أنشئت مؤخراً في فرع أروشا التابع لقلم المحكمة، الدعم المناسب لعمليات المحكمة الناشئة عن الأنشطة القضائية المخصصة، ونتيج زيادة تنسيق إدارة السجلات القضائية على نطاق الفرعين. وبالإضافة إلى ذلك، واعتباراً من 15 آب/أغسطس 2019، كانت قاعدة البيانات القضائية الموحدة قيد التشغيل، مما أتاح نظاماً موحداً وأكثر كفاءة لتجهيز المذكرات وتوزيعها في كلا الفرعين. أما قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحكمة، وهي الواجهة البينية العلنية لقاعدة البيانات القضائية الموحدة، التي وُضعت لتمكين عامة الجمهور من الوصول إلى السجلات القضائية الموحدة للمحكمتين والآلية عن طريق واجهة بينية واحدة، فقد كان من المقرر في البداية إطلاقها في نهاية آذار/مارس 2020. ومع ذلك، وبسبب جائحة كوفيد-19 وإعادة توجيه موظفي قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مبادرات هامة لاستمرارية تصريف الأعمال - وذلك أساساً لإنشاء أدوات ومرافق لتمكين موظفي الآلية من العمل عن بعد، على النحو المبين أدناه - تأخر إطلاق قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحكمة. ويقوم قلم المحكمة حالياً بتقييم موعد جديد لإطلاق قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحكمة، مع مراعاة أثر التدابير المتخذة فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 على ملاك الموظفين.

143 - وواصل قلم المحكمة كذلك التنسيق والمواءمة بين الفرعين استجابة للتوصية 3 الواردة في تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2018 (S/2018/206) عن طريق تعزيز ومواءمة الإطار القانوني المنطبق على عمليات قلم المحكمة. وفي هذا الصدد، قام قلم المحكمة بصياغة وتعديل عدد من وثائق السياسات واللوائح المشتركة بين الفرعين. ومما يتسم بأهمية خاصة وثائق السياسات واللوائح المتعلقة بالسجلات القضائية ومسائل الاحتجاز، مثل اللائحة المتعلقة بإجراءات تقديم الشكاوى المتاحة للمحتجزين، واللائحة المتعلقة بالإجراءات التأديبية للمحتجزين، المقرر أن تحل محل وثائق السياسات واللوائح السابقة للمحكمتين.

144 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع التابع للآلية المساعدة الإدارية واللوجستية إلى ما يقرب من 180 من موظفي الدفاع، الذين يشكلون 21 فريقاً للدفاع ممن يعملون لقاء أجر، و 43 فريقاً ممن يعملون دون مقابل، وثلاثة أفرقة من أصدقاء المحكمة. وبذلك، قام المكتب بتجهيز 1 233 فاتورة للمعونة القضائية و 602 من طلبات السفر وتقارير المصروفات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أعاد المكتب صياغة سياسات الأجور التي تعتمد على نظام للدفع بالساعة بهدف تنفيذ تعديلات تركز على تقليص الأجر الشهري بشكل معقول. وسيعتمد عما قريب رئيس قلم المحكمة بشكل رسمي إحدى

تلك السياسات، وهي سياسة الأجور في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وسيبدأ المكتب قريباً العملية التشاورية المطلوبة فيما يتعلق بسياسات الأجور الأخرى التي تعتمد على نظام للدفع بالساعة. وأخيراً، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لإدارة مسائل المعونة القضائية والدفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يقدم أي توصيات ولم يحدّد أي مجال للتحسّن - ونادراً ما تفضي تلك المراجعة إلى هذه النتيجة، وهو ما لا يزال يسهم في توجيه عمليات المكتب⁽²¹⁾.

145 - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وكما هو موضح في الفرع الثالث أعلاه، وبسبب جائحة كوفيد-19 وما نجم عنها من قيود على سفر وتنقل الشهود ومحامي الدفاع والموظفين، تعيّن تأجيل عدد من الإجراءات في قاعة المحكمة. وتطرح جوانب الغموض الناشئة عن هذه التأجيلات تحديات فيما يخص توقيت استقدام مدوني محاضر المحكمة والمترجمين الشفويين وغيرهم من الموظفين اللازمين لدعم إجراءات المحاكمة المقبلة في قضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، حيث يتم استقدام هؤلاء الموظفين على أساس متجدد، عند الاقتضاء، تمشياً مع الهيكل المرن للملاك الوظيفي في الآلية. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة القضائية للدوائر، بخلاف الإجراءات المؤجلة في قاعة المحكمة، تركز تقدماً على أساس ترتيبات العمل عن بعد القائمة لكل من القضاة والموظفين، ويواصل قلم المحكمة تقديم الدعم الكامل لهذه الأنشطة القضائية. ويشمل هذا الدعم تجهيز الملفات القضائية وتوزيعها على نطاق الفرعين كالمعتاد، بيد أن موظفي وحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة يعملون عن بعد، حيثما أمكن، أو على أساس التناوب بشكل محدود، حسب الاقتضاء لأداء المهام الأساسية.

146 - واستجابة للقيود الدولية المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، كان لمكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع دور فعال في تيسير السفر العاجل لأعضاء فريق الدفاع إلى مقر إقامتهم في الفترة من 13 إلى 18 آذار/مارس 2020. وبالنظر إلى الغموض السائد فيما يخص السفر الدولي، أُرجئت جميع بعثات تحقيقات الدفاع التي كان من المقرر إيفادها من قبل إلى أيار/مايو 2020 على الأقل، ريثما يتم إجراء مزيد من التقييم في تاريخ لاحق. وقد يكون لهذه الظروف أيضاً تأثير على الجداول الزمنية لكل من قضية تورينابو وآخرين وقضية ستانينشيتش وسيماتوفيتش. وأقام المكتب اتصالات مباشرة مع جميع أفرقة الدفاع، حيث قدم معلومات مستكملة بانتظام عن جائحة كوفيد-19 والتدابير التي ينفذها قلم المحكمة. ولم يجر إطلاع المكتب من قبل محامي الدفاع على أي صعوبات فيما يتعلق بمواصلة الاتصال بموكليهم المحتجزين، وهو لا يزال يرصد هذه المسألة الهامة عن كثب.

باء - حماية الضحايا والشهود

147 - عملاً بالمادة 20 من النظام الأساسي، تتحمل الآلية المسؤولية عن حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا أنجزتها المحكمتان، وكذلك الشهود الذين مثلوا أمام الآلية أو يحتمل أن يمثلوا أمامها. وفي الممارسة العملية، يستفيد نحو 150 3 شاهداً من تدابير الحماية القضائية أو غير القضائية.

148 - وامتثالاً لأوامر الحماية القضائية وبالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وفّرت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم الأمان للشهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتقييم التهديدات

(21) انظر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "مراجعة إدارة مسائل المعونة القضائية والدفاع في الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين" (التقرير 149/2018، 31 كانون الأول/ديسمبر 2018).

التي هم عرضة لها وتنسيق سبل الاستجابة للمتطلبات الأمنية ذات الصلة. وكفلت الوحدة أيضاً حماية المعلومات السرية المتعلقة بالشهود واستمرت في تعزيزها. وكلما دعت الحاجة، قَدِّمت الوحدة المساعدة بشأن طلبات إلغاء تدابير حماية الشهود أو تنويعها أو تعزيزها، وبسَّرت الاتصال فيما بين الأطراف والشهود الذين نُقلوا إلى أماكن أخرى.

149 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التأثير المزعوم على الشهود على رأس المسائل التي تم النظر فيها خلال إجراءات المحاكمة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في فرعي الآلية، ولا سيما قضية تورينابو وآخرين، والتحقيقات التي أجراها أصدقاء المحكمة في قضية بوييتش وراديتا. وفي إطار مواصلة الاعتماد على أفضل الممارسات، دأبت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم على استعراض معاييرها وإجراءاتها الداخلية لضمان توفير خدمات الدعم والحماية على أعلى مستوى ممكن، مع التقليل إلى أدنى حد من الاعتماد على الشهود.

150 - وفي فرع لاهاي، واصلت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم دعم النشاط القضائي في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، مما يسَّر إلقاء 40 شاهداً بشهاداتهم في هذه القضية. وبالمثل، دعمت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم في فرع أروشا النشاط القضائي في جلسة إعادة النظر في قضية نغيرباتواري، مما يسَّر تنقل ثمانية شهود وإدلاءهم بشهاداتهم في هذه القضية، كما اضطلعت بالترتيبات الإدارية واللوجستية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالشهود في إطار الجلسة المتوقعة في قضية تورينابو وآخرين. وفي إطار الدعم المستمر الذي تقدمه الوحدة للشهود المشتركين في قضايا سابقة، واصلت تقديم الرعاية الطبية والنفسية - الاجتماعية للضحايا والشهود المقيمين في رواندا، وبخاصة الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجةً لجرّائم ارتكبت ضدهم خلال فترة الإبادة الجماعية.

151 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدرت وحدة مؤازرة الشهود وحمائهم في فرع لاهاي مجموعة بيانات مجهولة المصدر بخصوص "أصداء الشهادات"، وهي دراسة تجريبية تناولت بالبحث أثر الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على المدى الطويل. وتهدف الآلية، بنشرها هذه المعلومات على موقعها الشبكي، إلى زيادة الاعتراف بأهمية دعم الشهود الذين يدلون بشهاداتهم أمام المحاكم الجنائية الدولية، وإلى تشجيع إجراء مزيد من البحث والتطوير في هذا الميدان.

152 - واستجابة للتوصية رقم 5 الواردة في تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2018، أصدر رئيس قلم المحكمة توجيهاً إجرائياً جديداً بشأن تقديم خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بعد التشاور مع الرئيس. وكما ذكر آنفاً، فإن التوجيه الإجرائي يُدرج الآن صراحةً نُهجاً مراعية وملائمة للاعتبارات الجنسانية في عمليات إدارة شؤون الضحايا والشهود في قلم المحكمة.

153 - ومن المتوقع أن تكون حماية الضحايا والشهود مطلوبة في المستقبل المنظور، متمشياً مع أوامر الحماية القضائية التي يتعين الاستمرار في تنفيذها ما لم تُلغ أو يُتنازل عنها. فتقديم الدعم قد يظلّ ضرورياً حتى وفاة آخر شاهد أو ضحية، أو حتى وقف تدابير الحماية التي تشمل أفراد الأسرة المباشرة للشاهد أو الضحية حينما ينطبق ذلك. وفيما يتعلق بالشهود الذين نُقلوا إلى أماكن أخرى، قد يظلّ الدعم مطلوباً حتى وفاة آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة.

جيم - مرافق الاحتجاز

154 - تحتجز الآلية في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي أشخاصاً ينتظرون المحاكمة أو الاستئناف أو إجراءات قضائية أخرى أمام الآلية، فضلاً عن أشخاص محتجزين لأسباب أخرى بناء على سلطة الآلية، من قبيل الأشخاص المدانين الذين ينتظرون نقلهم إلى دول أخرى لتنفيذ أحكامهم فيها.

155 - وفي حين كان لدى مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا في بداية الفترة المشمولة بالتقرير اثنان من المحتجزين، نُقلت إحداهما إلى السنغال في تموز/يوليه 2018 لتنفيذ الحكم الصادر بحقها، ونُقل خمسة متهمين إلى مرفق الاحتجاز في أيلول/سبتمبر 2018 فيما يتصل بقضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، مما تطلب زيادة في كل من عمليات المرفق وعدد موظفيه. وفي الوقت الراهن، يؤوي المرفق شخصاً مداناً بينما لا تزال قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضده أمام فرع أروشا قيد النظر. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ المرفق بقدرة احتجازية تسمح باحتجاز أربعة أشخاص أُفرج عنهم مؤقتاً في آب/أغسطس 2019، في حين أُفرج عن شخص واحد بشرط الامتثال لأمر بالمثول أمام الآلية عندما يُطلب منه ذلك. وقد خُفض وفقاً لذلك النطاق العام للعمليات وملاك الموظفين.

156 - ويعكس استمرار انخفاض نطاق العمليات وملاك الموظفين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي التقدم الذي أحرزه فرع لاهاي فيما يتعلق بجدول قضايا الآلية. وعلى وجه التحديد، كان لدى الوحدة، في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، ثمانية أشخاص رهن الاحتجاز، واحتفظت بقدرة احتجازية تسمح باحتجاز شخص واحد في حالة إفراج مؤقت، في حين أن لديها حالياً ثلاثة أشخاص رهن الاحتجاز وتحفظ بالقدرة على احتجاز شخصين في حالة إفراج مؤقت. وعقب نقل ثلاثة محتجزين إلى الدول التي تتولى تنفيذ الأحكام الصادرة في حق كل منهم، والإفراج عن شخص مدان واحد عملاً بأمر قضائي بالإفراج المبكر المشروط عنه، جرى تخفيض عدد مرافق الوحدة ونطاق العمليات وملاك الموظفين، وقامت الوحدة بتكثيف عملياتها لتتماشى مع نموذج فردي للإشراف على المحتجزين كجزء من هذه التغييرات.

157 - وللحد من خطر إصابة الأشخاص المحتجزين حالياً بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قام كل من قائدي مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، بالتعاون مع سلطات الدولة المضيفة المعنية، بتنفيذ تدابير وقائية صارمة. ونتيجة لذلك، عُلفت جميع الأنشطة والخدمات غير الأساسية من قبيل الرعاية الطبية غير العاجلة والأنشطة الاجتماعية والترفيهية. وعلاوة على ذلك، انخفض عدد الموظفين الذين هم على اتصال مباشر بالمحتجزين في كل من مرفقي الاحتجاز إلى الحد الأدنى، في حين عُلفت جميع الزيارات، بما في ذلك زيارات محامي الدفاع. ولا يزال المحتجزون يستفيدون من إمكانية الاتصال من دون عوائق بأسرهم ومحامي الدفاع عن طريق وسائل بديلة ييسرها مرفق الاحتجاز (الهاتف والبريد الإلكتروني، حيثما كان ذلك متاحاً). وعلى الرغم من هذا الوضع، لم يُحرم المحتجزون من إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والخروج إلى الهواء الطلق والحصول على وجبات طازجة.

دال - الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية

158 - منذ إنشاء فرعي أروشا ولاهاي وتحت إشراف رئيس الآلية، يسر قلم المحكمة إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين والآلية. ويتم إنفاذ الأحكام في أراضي الدول الأعضاء التي أبرمت اتفاقات بهذا الشأن أو أبدت استعدادها لقبول المدانين بموجب أي اتفاق آخر.

159 - وفي فرع أروشا، تشرف الآلية على إنفاذ 30 حكما في ثلاث دول⁽²²⁾، مع بقاء شخص مدان واحد في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في حين أن قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضده أمام فرع أروشا لا تزال جارية.

160 - وفي فرع لاهاي، تشرف الآلية على إنفاذ 20 حكما في إحدى عشرة دولة⁽²³⁾، حيث ينتظر حاليا شخصان مدانان في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز نقلهما إلى دولة تتولى إنفاذ الأحكام الصادرة في حقهما.

161 - وبتنفيذ اتفاقات الإنفاذ القائمة، عزز قلم المحكمة التعاون الوثيق مع السلطات المختصة في دول الإنفاذ ويسر عمليات التفتيش التي تقوم بها هيئات الرصد الدولية ذات السمعة الطيبة. كما شارك قلم المحكمة، بالتشاور الوثيق مع السلطات في دول الإنفاذ، في تنفيذ التوصيات التي أصدرها في تشرين الأول/أكتوبر 2018 خبير في شؤون الشيوخوخة في السجون وأوجه الضعف المرتبطة بها فيما يتعلق بطروف سجن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين يقضون أحكاما بالسجن في مالي وبنين.

162 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عملية مراجعة لجوانب إنفاذ ورصد الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين في الآلية. وفي التقرير السري للغاية الذي تمخضت عنه تلك المراجعة⁽²⁴⁾، لم تصدر سوى توصية واحدة، وتعمل الآلية على تنفيذها. وستظل هذه النتيجة الإيجابية للغاية توجّه أنشطة قلم المحكمة في مجال إنفاذ الأحكام.

163 - وكجزء من إشراف الآلية على تنفيذ الأحكام، اتخذ قلم المحكمة، في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، خطوات فورية للتواصل مع جميع دول الإنفاذ من أجل الحصول على معلومات عن التدابير المتخذة في سجون كل منها لمنع انتشار هذه الجائحة.

هاء - نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم

164 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية بذل جهود مركزة، بما في ذلك التعاون الثنائي مع الدول التي يحتمل أن تستقبل مدانين، والمساعدة في الجهود الخاصة لنقل الأشخاص، من أجل تيسير التوصل إلى حلول مستدامة لنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم، وتقديم المساعدة الملائمة للأشخاص الذين لا يزالون مقيمين في أروشا. ويتوقف نجاح عملية النقل هذه على دعم الدول الأعضاء وتعاونها. ولم يحرز أي تقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2422 (2018) الذي كرر فيه المجلس مطالبته الدول الأعضاء بأن تتعاون مع الآلية وأن تقدم لها كل ما يلزم من مساعدة في ما تبذله من جهود إضافية لنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم. وفي تموز/يوليه 2018، نُقل شخص بُرئت ساحته إلى بلد أوروبي من خلال جهود نقل خاصة، بدعم من الآلية، مما خفض عدد الأشخاص الذين تظل الآلية مسؤولة عن إعالتهم من عشرة إلى تسعة أشخاص.

(22) بنين (18) ومالي (7) والسنغال (5).

(23) النمسا (1) والدانمرك (1) وإستونيا (3) وفنلندا (2) وفرنسا (1) وألمانيا (4) وإيطاليا (1) والنرويج (1) وبولندا (4) والسويد (1) والمملكة المتحدة (1).

(24) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعنوان "مراجعة تنفيذ ورصد الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين في الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين" (التقرير 136/2019، 20 كانون الأول/ديسمبر 2019).

165 - وتتوقع الآلية أن يستمر هذا التحدي الإنساني إلى أن يتم نقل جميع الأفراد التسعة المتبقين، وتعرب عن امتنانها للدعم المستمر الذي يقدمه مجلس الأمن والمجتمع الدولي في سبيل وضع نهاية له.

واو - القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

166 - تكون الآلية، بموجب المادة 6 (5) من نظامها الأساسي، مسؤولة عن أن ترصد، بمساعدة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، القضايا التي تُحيلها المحكمتان والآلية إلى المحاكم الوطنية.

167 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة دعم رصد الآلية للقضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية. ويجري رصد ثلاث قضايا أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رواندا بمساعدة مجانية من القسم الكيني للجنة الحقوقيين الدولية. وقام المراقبون بزيارات منتظمة للمتهمين في السجن واتصلوا بالسلطات الرواندية وحضروا جلسات المحكمة. وإلى حين إبرام اتفاق رصد مماثل بشأن القضيتين المحاليتين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرنسا، يكفل القلم الرصد المستمر من خلال ترتيبات رصد مؤقتة.

168 - ومما يؤسف له أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى عرقلة الرصد المستمر للقضايا قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفرضت بعض السجون قيوداً على الوصول إلى السجناء، مما أدى إلى تعليق الزيارات السالفة الذكر التي يقوم بها المراقبون للمتهمين في السجن. وعلاوة على ذلك، وبسبب القيود المفروضة على السفر الدولي إلى البلدان التي أُحيلت إليها القضايا ومغادرتها، يُمنع المراقبون حالياً من السفر. وبناء على طلب المراقبين فيما يخص القضايا المحالة إلى رواندا، قام الرئيس بالتالي بتعديل الجدول الزمني لتقديم تقارير الرصد وسمح بتقديم تقرير موحد بمجرد رفع القيود المفروضة على السفر.

زاي - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

169 - عملاً بالمادة 28 (3) من النظام الأساسي، فإن الآلية مكلفة بالاستجابة لطلبات المساعدة التي ترد إليها من السلطات الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في بلدان يوغوسلافيا السابقة ورواندا وفيما يتعلق بمقاضاتهم ومحاکمتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى قلم المحكمة أكثر من 215 طلب مساعدة من سلطات وطنية أو من أطراف في إجراءات قضائية وطنية فيما يتعلق بالإجراءات المحلية المتصلة بالنزاعات التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة أو الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا، ورد على هذه الطلبات. ويشمل ذلك طلبات تنويع تدابير الحماية التي صدر أمر باتخاذها في إجراءات الدعاوى التي تُرفع أمام المحكمتين أو الآلية.

170 - ونقدم الآلية معلومات وإرشادات شاملة للراغبين في طلب المساعدة على موقعها الشبكي ومن خلال وحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة عند الطلب في كلا الفرعين.

171 - ويتوقع قلم المحكمة أن يستمر في المستقبل المنظور الطلب المتواصل على المساعدة الذي شهده حتى الآن، وأن ينعكس ذلك في عدد طلبات المساعدة التي يتلقاها وشموليتها.

حاء - إدارة المحفوظات والسجلات

172 - بمقتضى المادة 27 من النظام الأساسي، تتولى الآلية المسؤولة عن إدارة محفوظات المحكمتين والآلية، ويشمل ذلك حفظها وإتاحة الاطلاع عليها. وتحفظ محفوظات المحكمتين في موقع مشترك لدى فرع كل منهما في الآلية، وتُنسق إجراءات إدارتها على نطاق الفرعين بقدر ما تسمح به الظروف العملية.

173 - ويدير قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية أكثر من 4 500 متر طولي من السجلات المادية وحوالي 3 بيتابايت من السجلات الرقمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل القسم استيعاب السجلات الرقمية في مستودع رقمي مصمم للحفاظ على سلامتها وموثوقيتها وقابليتها للاستخدام على المدى الطويل. وحتى الآن، تم استيعاب 119,79 تيرابايت من السجلات الرقمية. وسيستمر هذا العمل على مدى السنوات المقبلة.

174 - ويعد أيضا حفظ السجلات السمعية - البصرية من الأنشطة الجارية في كلا الفرعين. والطبيعة الهشة للصيغ السمعية - البصرية تجعلها أولوية عالية للحفظ، ويجري تنفيذ مشاريع في كلا الفرعين لرقمنة المحتوى التناظري وإعداد نسخ من التسجيلات يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

175 - وتواصل الآلية تيسير الوصول إلى السجلات على أوسع نطاق ممكن مع توفير أعلى درجات الحماية للمعلومات السرية. ويشمل ذلك العمل الجاري لوضع فهرس متاح للجمهور يتضمن وصفاً، وفقاً للمعايير الدولية، للمحفوظات التي توجد في عهدة الآلية، وإقامة معارض في كلا الفرعين وعلى شبكة الإنترنت.

176 - ويواصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية توفير التدريب والمشورة لموظفي الآلية في مجال حفظ السجلات، ويدير نظام إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية التابع للآلية. ويجري تعميم هذا النظام بصورة منهجية على نطاق الآلية، وسيقدم تنفيذه بنجاح التنسيق والتعاون والتآزر بين الفرعين عن طريق تعزيز تبادل المعلومات وممارسات حفظ السجلات. ويواصل القسم أيضا قيادة عملية وضع وتنفيذ الجداول الزمنية للإبقاء على سجلات الآلية التي تتضمن التعليمات الخاصة بالتصرف في سجلاتها بما يكفل الاحتفاظ بها لأطول مدة لازمة استناداً إلى قيمتها الإدارية أو المالية أو القانونية أو التاريخية أو الإعلامية. وحتى الآن، تمت الموافقة على تنفيذ 21 جدولاً زمنياً لمهام قلم المحكمة، ويجري العمل على إعداد جداول زمنية لمهام مكتب المدعي العام والدوائر والمهام الشاملة لعدة قطاعات.

177 - وبالنظر إلى أن المحفوظات تعتبر، بحكم تعريفها، سجلات ذات قيمة دائمة، لا بد من كفاءة إدارتها على هذا الأساس⁽²⁵⁾.

طاء - الميزانية وملاك الموظفين

178 - في الفترة من 16 نيسان/أبريل 2018 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، عملت الآلية في إطار ميزانيتها المنقحة والمخفضة بشكل كبير لفترة السنتين 2018-2019 (إجماليها 100 024 196 دولار). وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة وافقت على هذه الميزانية بموجب القرار 258/72 بء، وبذلك

(25) انظر الوثيقة ST/SGB/2007/5، التي تتضمن تعريف الأمم المتحدة لمفهوم "المحفوظات" على النحو التالي: "سجلات يتعين صونها نظراً لما لها من قيمة إدارية أو مالية أو تاريخية أو إعلامية".

غيرت سلطة الالتزام التي مُنحت في البداية بمبلغ لا يتجاوز إجماليه 87 796 600 دولار للإنفاق على الآلية في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 بموجب قرار الجمعية 258/72 ألف.

179 - ومن أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة، قام قلم المحكمة بوضع وتنفيذ تدابير لخفض النفقات لتمكين الآلية من الوفاء بالعناصر الأساسية لولايتها - ولا سيما النشاط القضائي. وقد خُفّضت كل من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، مع حدوث معظم التخفيضات في فرع لاهاي. واعتمد رئيس القلم سياسة عامة بشأن خفض الملاك الوظيفي لتنفيذ قرارات خفض عدد الموظفين بعد إنجاز الإجراءات القضائية. ويجري تحديث هذه السياسة العامة لخفض الملاك الوظيفي بشكل دوري ليُسترشد بها في زيادة خفض عدد الموظفين، وهي تستند إلى مقترح قدمته لجنة التفاوض المشتركة، التي تعمل كهيئة استشارية لدى رئيس القلم وتتألف من ممثلي الإدارة واتحاد الموظفين. وفيما يتعلق بالموارد غير المتصلة بالوظائف، خُفّضت الآلية مصروفات تشغيلها العامة وأبقت منذ ذلك الحين على العديد من تدابير خفض التكاليف الناتجة عن ذلك.

180 - أما الخبرات المكتسبة وأوجه الكفاءة المحققة في إطار الحجم المُخفّف للموارد، فقد أُدرجت في الميزانية المقترحة للآلية لعام 2020 التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 259/74 والتي تعمل الآلية في إطارها منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020.

181 - ويقدم الجدول 1 لمحة عامة عن تطور ميزانيات الآلية والمحكمتين للفترة 2012-2020. وتعكس الزيادة المطردة في الموارد المالية للآلية النقل التدريجي للمهام من المحكمتين.

الجدول 1

تطور ميزانيات الآلية والمحكمتين للفترة 2012-2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2019-2018	2017-2016	2015-2014	2013-2012	
86 911,8	166 021,9	120 584,7	66 614,3	18 078,3	الآلية
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	160 753,4	166 921,2	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
لا ينطبق	لا ينطبق	93 187,9	167 197,3	247 260,8	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
86 911,8	166 021,9	213 772,6	394 565,0	432 260,3	المجموع

182 - وحتى 1 نيسان/أبريل 2020، تم شغل 182 وظيفة من أصل 187 وظيفة من الوظائف المستمرة المعتمدة اللازمة للاضطلاع بالمهام المستمرة للآلية. ويعمل في الآلية أيضا عدد إضافي من الموظفين يبلغ 370 موظفا في إطار المساعدة المؤقتة العامة وذلك للمساعدة على تلبية احتياجات مخصصة، بما في ذلك الأعمال القضائية. وهذه الوظائف المؤقتة قصيرة المدة بطبيعتها وقد يتقلب عددها تبعاً لعبء العمل ذي الصلة. ويشغل الوظائف المستمرة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في الآلية موظفون من مواطني 76 دولة. وبما أن الإناث يشكلن نسبة 53 في المائة من الموظفين الحاليين من الفئة الفنية، فقد تجاوزت الآلية أهداف تكافؤ الجنسين التي وضعها الأمين العام.

183- ويتواصل تعهد وتحديث القوائم التي أنشئت في جميع الأجهزة الثلاثة للموظفين المؤهلين في كل رتبة على حدة، وذلك للسماح بالتوظيف السريع للموظفين في حالة اعتقال أحد الهاربين.

184- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ رئيس قلم المحكمة مجموعة من تدابير التوظيف المفضية إلى تهيئة بيئة عمل شاملة للجميع ومتناسقة. وأصدر رئيس قلم المحكمة توجيهات بشأن ترتيبات العمل المرنة في الآلية، بما في ذلك زيادة عدد أيام العمل عن بعد التي يمكن منحها في الأسبوع، وإدخال خيار العمل عن بعد بعيدا عن مركز العمل، مراعاة للظروف الشخصية القاهرة. وبالإضافة إلى جهات التنسيق المخصصة للشؤون الجنسانية، ولمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومسائل التنوع والإدماج، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ومسائل الإعاقة وإمكانية الوصول، عين رئيس قلم المحكمة جهات تنسيق لمسائل السلوك والانضباط. ونتيجة لذلك، أصبحت جهات التنسيق الرئيسية ممثلة الآن في كلا الفرعين، لتوفير المعلومات ومعالجة المسائل التي قد تنشأ في مكان العمل. وإدراكا لأهمية تهيئة بيئة عمل خالية من التمييز، وافق رئيس قلم المحكمة على حلقات عمل إلزامية بشأن التنوع والإدماج. وعلاوة على ذلك، ودعا لتركيز الأمين العام على الكياسة في مكان العمل وبدعوة من رئيس القلم، عُقدت حلقة عمل بشأن روح الجماعة والكياسة والتواصل، وعرض مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة على الموظفين في فرع أروشا إجراء مشاورات فردية، ويجري حاليا تنظيم أنشطة مماثلة للموظفين في فرع لاهاي. واستنادا إلى التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2018 والذي خلص إلى أن "الموظفين راضون إلى حد كبير عن ظروف عملهم"، من المأمول أن تؤدي جميع التدابير المذكورة أعلاه إلى زيادة تعزيز رضا الموظفين، بالنظر إلى التحديات التي تواجه العمل في مؤسسة يجري تقليص حجمها.

185- ومن أجل الإقرار بجهود الموظفين المتفانين وتوجيه الشكر لهم، نظمت الآلية في كلا الفرعين مراسم للاحتفال بالموظفين المؤهلين لتلقي الجائزة التقديرية لذوي الخدمة الطويلة، التي تقرر إجراؤها في نفس الأسبوع الذي احتفل فيه بيوم الأمم المتحدة، أي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وحصل الموظفون على جوائز تقديرية عن فترات خدمة تتراوح بين 10 سنوات و 25 سنة. والآلية فخورة أيضا فخر بجميع الذين تلقوا جائزة وتشكرهم على خدمتهم الممتازة والتزامهم حيال الآلية والمحكمتين اللتين سبقتاها، وحيال قيم الأمم المتحدة ورسالتها.

ياء - الإدارة

186- واصلت شعبة الشؤون الإدارية تقديم دعم عالي الجودة لكفالة استمرارية عمليات الآلية خلال جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، وبما أن الخدمات الصحية للآلية تتعرض لضغوط هائلة، فإن هذه الجائحة تستلزم توسيع نطاق قدرتها.

187- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات عمل الآلية من وراء الكواليس، وذلك بسبل منها على سبيل المثال أعمال تكنولوجيا المعلومات في قاعة المحكمة المزودة بأحدث التجهيزات في فرع أروشا وقاعدة البيانات القضائية الموحدة، وإنشاء بنية تحتية حديثة مشتركة بين الفرعين في ظل استيعاب نظم وبيانات المحكمتين. ومع ذلك، كان لا بد من تعليق أي عمليات جارية أو مقررة للقسم من أجل ضمان استمرارية أعمال الآلية في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19. ومع مراعاة الضوابط الصارمة لأمن المعلومات اللازمة لكفالة سرية البيانات الموكلة إلى الآلية، فقد برع القسم في كفالة الوصول عن بُعد

لجميع الموظفين المعيّنين إلى رسائهم الإلكترونية، وشبكة تكنولوجيا المعلومات التابعة للألية، وجميع التطبيقات حسب الطلب تقريبا التي قد يحتاج إليها الموظفون لأداء واجباتهم. وقد تم ضمان استمرارية الأعمال في هذا الصدد. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان القسم قد أصدر 350 رمزا للوصول عن بعد لفائدة الموظفين في كلا الفرعين. وبالمثل، فإن الاعتماد المسبق لنظامي أوموجا وإنسبيرا قد أتاح استخدام تلك التطبيقات الداعمة عن بعد، مما يكفل استمرار جل الأنشطة المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات والميزانية والموارد البشرية دون عائق. وقد ووجهت تحديات عندما اقتضت بعض المعاملات استخدام وثائق مطبوعة، بيد أن هذه المعاملات جرى تأجيلها فقط حتى الآن.

كاف - الأنشطة الأخرى

188 - بالإضافة إلى المهام والمسؤوليات السالفة الذكر، اضطلع قلم المحكمة بعدد من الأنشطة الأخرى دعما لولاية الآلية. وتشمل هذه الأنشطة تعريف الجمهور بعمل الآلية، والرد على استفسارات وسائط الإعلام، وتنظيم مناسبات عامة، وإعداد وتنفيذ أنشطة العلاقات الخارجية المتعلقة بمختلف الجهات المعنية، التي تستهدف أساسا المجتمعات المحلية في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

سادسا - التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - موجز

189 - ترحب الآلية بالولاية المسندة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقييم أساليب عملها. وتأخذ الآلية على محمل الجد الحاجة إلى إنجاز مهامها المتبقية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2422 (2018)، أجرت الآلية استعراضا متعمقا لجهودها المكثفة الرامية إلى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة، والتواصل بصورة بناءة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التوصيتين الجديدتين الوارديتين في تقرير التقييم الذي أعده في 26 آذار/مارس 2020 (S/220/236).

190 - وأقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التقييم الأخير بأن الآلية اتسمت بالفعالية في مجال خفض التكاليف، وتوزيع الموظفين بطريقة مرنة على أساس عبء العمل، وبأنها تجاوزت أهداف تحقيق التوازن بين الجنسين على نطاق الآلية، بينما واصلت السعي إلى تحقيق التنوع الجغرافي، فضلا عن التوازن بين الجنسين على جميع المستويات. وإجمالاً، نُفذت أربع توصيات (التوصيات 3 و 4 و 5 و 6) من بين التوصيات الواردة في تقرير التقييم لعام 2018، ونُفذت توصيتان (التوصيتان 1 و 2) تنفيذاً جزئياً⁽²⁶⁾.

191 - وأقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بالتحديات الكبيرة التي تمكنت الآلية من التغلب عليها خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث أشار على وجه الخصوص إلى أنه "في إطار التقليص الحاد لسلطة الالتزام الأولية في عام 2018، أرجأت الآلية أنشطتها إلى حين الموافقة على الميزانية المنقحة، ثم استؤنفت

(26) ورد بيان التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات في التقارير التي تقدمها الآلية كل سنة أشهر إلى مجلس الأمن (انظر S/2018/1033، الفقرات 121-125؛ و S/2019/417، الفقرات 137-142؛ و S/2019/888، الفقرات 133-139)؛ وفي التقرير السنوي السادس للآلية المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن (انظر A/73/289-S/2018/569، الفقرة 18). انظر أيضا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "مراجعة مشروع قاعدة البيانات القضائية الموحدة الخاص بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين" (التقرير 009/2019، 5 آذار/مارس 2019).

العمليات على النحو المقرر“. وعلى الرغم من التعطيل الناجم عن تأخير الأنشطة وتخفيض عدد الموظفين، استجابت الآلية استجابة كاملة وسريعة للنشاط القضائي غير المتوقع في قضية تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وظلت على المسار الصحيح لاستكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية تمشيا مع الجداول الزمنية المتوقعة. وقد تحقق ذلك على الرغم من الملاحظة التي أدلى بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يخص قلة عدد الموظفين في الدوائر ومكتب المدعي العام، وهو ما يتسق مع الطابع المخصص للنشاط القضائي⁽²⁷⁾.

192 - وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير التقييم الذي أعده إلى الآلية توصيات جديدة بعد أن خلص إلى أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجالين اثنين. أولهما يتعلق بتنسيق وتبادل المعلومات على نطاق الأجهزة الثلاثة بشأن المسائل التي تؤثر عليها على قدم المساواة، وثانيهما يتعلق بتقديم توقعات واضحة ودقيقة للجداول الزمنية لإنجاز الأعمال.

193 - وتعرب الآلية عن تقديرها وقبولها للتوصيتين الجديدتين، وهي ملتزمة التزاما تاما بتنفيذهما، وقد اتخذت بالفعل خطوات في هذا الصدد. وترد معلومات مفصلة عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في رد الإدارة على تقرير التقييم، وهو الرد الوارد في المرفق الأول من التقرير.

باء - تنفيذ توصيات عام 2018

194 - خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير التقييم الذي أعده إلى أن الآلية نفذت معظم التوصيات الست المقدمة في تقريره التقييمي السابق لعام 2018.

195 - وقد سد قلم المحكمة الثغرات في المواعمة بين الفرعين التي أبرزها تقييم عام 2018، وكفل تقديم خدمات دعم إداري عالية الجودة على نطاق الآلية، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى موارد الميزانية التي تجري إتاحتها لدعم هذه العملية. وبغية كفاءة مواعمة المعايير والعمليات على نطاق الفرعين، أعيدت هيكلة قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية وقسم خدمات اللغات، وسيجري أيضا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل فحص مكتب العلاقات الخارجية لكفالة الاتساق ووضع نهج على نطاق الآلية على النحو المقترح في تقرير التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين بمزيد من التفصيل أعلاه، فقد تواصل تنسيق وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي للآلية.

196 - وقد تم دعم مشاريع البناء المؤسسي في الآلية من خلال قيادة متماسكة ومشاركة شاملة، وجرى الاعتماد على خبرة أطراف ثالثة في الظروف المناسبة. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن التحسينات التي أدخلها قلم المحكمة على مباني فرع أروشا لمعالجة ظروف عمل الموظفين يبدو أنها تحظى بالأولوية وتتسم بالتنظيم وتقوم على التشاور وتعالج في الوقت المناسب. وتمشيا مع إحدى التوصيات الصادرة في عام 2018، وبعد إجراء تقييم مستقل، تم توسيع نطاق نظام إيداع الملفات وقاعدة البيانات المستخدمة في فرع لاهاي ليشمل فرع أروشا. وقد أدت هذه الخطوة نحو المواعمة بدورها إلى اعتماد نظام موحد لتجهيز الملفات وتوزيعها وتخزينها. ولوحظت الكفاءة الناجمة عن استخدام نفس النظام في كلا الفرعين على نطاق الآلية حيث إن هذه الخدمة التي يقودها قلم المحكمة ضرورية لعمل الأجهزة الثلاثة جميعها.

(27) لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا السياق أن قلم المحكمة لديه أكبر عدد من الوظائف مقارنة بالدوائر ومكتب المدعي العام لأنه "يُضطلع بأكثر المهام تنوعا" (انظر S/2020/236، الفقرة 20).

ولا تزال الآلية توضع في اعتبارها اقتراح مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالاهتمام عن كثب بمسائل مراقبة التكاليف ومخاطر أمن المعلومات المتصلة بمشروع قاعدة البيانات القضائية الموحدة.

197 - وبوجه عام، كانت الآلية في طبيعة منظومة الأمم المتحدة فيما يخص تحقيق أو تجاوز أهداف تكافؤ الجنسين التي وضعها الأمين العام لسنوات عديدة، ولكنها سعت، تمشياً مع توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى تحسين التوازن بين الجنسين على نطاق الفرعين والمكاتب الفرعية. وجرى تعزيز الوعي بالمجالات التي تحتاج إلى تحسين من خلال لوحة لمتابعة المسائل الجنسانية أتيحت لجميع المديرين المكلفين بالتعيين والموظفين في آذار/مارس 2019. وبفضل لوحة المتابعة هذه جزئياً، زادت الآلية عدد النساء المعيّنات في جميع الرتب في فرع أروشا، حيث كانت نسبة الموظفين إلى الموظفين أقل مما كانت عليه في فرع لاهاي. ومن الإنجازات الهامة الأخرى المتصلة بتوصيات عام 2018 بشأن المسائل الجنسانية اعتماد ونشر التوجيه الإجرائي بشأن توفير خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود الذي يتضمن صراحة تُهجاً مراعية وملائمة للاعتبارات الجنسانية، ومواصلة دمج هذه النهج في إطار الحوكمة المستكمل لإدارة شؤون الضحايا والشهود.

198 - وأخيراً، نفذ قلم المحكمة التوصية 6 بتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة في تجهيز الفواتير الطبية للأشخاص المدانين لكفالة الامتثال التام للمعايير الدولية للاحتجاز، وبواصل اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد.

199 - وتعمل الآلية على التنفيذ الكامل للتوصية بوضع خطة للقوة العاملة تستند إلى سيناريوهات لتعزيز الاستجابة لأي زيادة مفاجئة في عبء العمل. وبمجرد وضع هذه الخطة، سيكون بمقدور الآلية الاعتماد على هذه الأداة القيمة لتخطيط الموارد وإعدادها وتخصيصها بكفاءة في السنوات المقبلة. ولهذا الغرض، شرعت الأجهزة الثلاثة للآلية في عملية مشتركة بين الأجهزة لإعداد خطة القوة العاملة القائمة على سيناريوهات على نطاق الآلية، وتحديثها في نهاية المطاف، مما سيمهد الطريق لإغلاق ملف التوصية 1 لعام 2018 والنهوض بتنفيذ التوصية 1 الجديدة لعام 2020.

200 - وأخيراً، أحرزت الآلية تقدماً كبيراً بشأن التوصية المنفذة جزئياً لدعم وتعزيز الروح المعنوية على النحو المبين بالتفصيل في الفرع الرابع أعلاه.

جيم - تنفيذ توصيات عام 2020

201 - إذ تتطلع الآلية إلى المستقبل، تعرب عن تقديرها للفرصة التي أتيحت لها لتزويد مجلس الأمن بمزيد من التعليقات ذات الصلة بتقرير التقييم.

202 - وفي هذا الصدد، تقدّر الآلية بشدة التوصية 1 الجديدة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي ستساعد على تحقيق رؤية مشتركة وكفالة التخطيط المنهجي في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل التي سيلزم خلالها إجراء مزيد من التخفيضات في الموارد، إلى جانب التركيز بشكل أكثر تفرداً على المهام المتبقية. ويتطلع المسؤولون الرئيسيون إلى مواصلة المناقشات الجارية في هذا الصدد، وإلى بحث المزيد من الفرص لتعزيز التعاون بين الأجهزة.

203 - ويتجلى التفكير والتخطيط المنهجين الموصى بهما في تصدي الآلية لجائحة كوفيد-19. وتعمل الأجهزة الثلاثة جميعها معاً على أعلى مستوى لكفالة تعميم الرسائل الموحدة، استناداً إلى أفضل المعلومات

المتاحة، وفي الوقت المناسب على الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الموظفون. ويعقد فريق إدارة الأزمة الناتجة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحديث النشأة، والذي يضم ممثلين من جميع الأجهزة الثلاثة، اجتماعات منتظمة عن طريق التداول بالفيديو لتنسيق السياسات وتحديث التدابير الجارية لكفالة تنفيذ ولاية الآلية بكفاءة وفعالية مع التقيد التام بتوجيهات الصحة العامة والحفاظ على رفاه الموظفين.

204 - وقد أخذت الآلية بعين الاعتبار التوصية 2 المبينة في تقرير التقييم لعام 2020 التي تقضي بإعداد توقعات دقيقة فيما يخص قضاياها. وتدرك الآلية الأهمية الكبيرة التي يوليها مجلس الأمن لهذه التوقعات، التي اعتُبرت أداة "لمواصلة تعزيز الكفاءة وفعالية الإدارة وشفافيتها".

205 - وقد أثار مكتب خدمات الرقابة الداخلية شواغل بشأن شكل توقعات الآلية، واتساق اللغة المستخدمة، والافتقار إلى الرسوم البيانية والمخططات. وتساءل المكتب عن جدوى استخدام توقعات حذرة وجزئية في القضايا الناشئة التي ليس لها سابقة يُستشهد بها في تاريخ المحكمتين المخصصتين، مثل إعادة محاكمة ستانيسيشيتش وسيماتوفيتش، وهي أول إعادة محاكمة كاملة وقضية تتطلب ترتيبات صحية هامة كان من الصعب التنبؤ بها وترجمتها إلى توقعات؛ وقضية تورينابو وآخرين، وهي أكبر قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة وأكثرها تعقيداً تشمل ستة متهمين جدد؛ وإجراءات إعادة النظر في قضية نغيرباتواري، التي تنطوي على ادعاءات مستمرة بانتهاك حرمة المحكمة.

206 - وفي الحالات التي تسنى فيها للآلية أن تعتمد على تجارب سابقة في إعداد توقعات دقيقة، قامت بذلك: ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، قدمت الآلية في تقرير الاستعراض الأول توقعات فيما يخص جميع قضايا الاستئناف الرئيسية التي نظرت فيها، وحددت بوضوح أساس تلك التوقعات. وكانت التوقعات الأولية سليمة وجرى استكمالها عند الحاجة بتقديم تفسيرات لها في تقارير لاحقة.

207 - ومن المهم أيضاً التأكيد على أنه على الرغم من انتقاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتوقعات المقدمة حتى الآن، فإن هذه التوقعات لم تضر بكفاءة الآلية. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره لعام 2020 إلى أنه عند مقارنة وتيرة الإجراءات القضائية المخصصة في الآلية بوتيرتها في المحكمتين، تحققت أوجه كفاءة ملحوظة. وفي الواقع، لو استخدمت نماذج التوقعات التي اعتمدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكان من المتوقع أن تستمر قضية كارادزيتش وملاديتش لفترة أطول بكثير. فعلى سبيل المثال، كان من المتوقع أن تستمر قضية كارادزيتش التي انتهت في آذار/مارس 2019، على النحو الذي توقعته الآلية في تقريرها الاستعراضي الأول، حتى نيسان/أبريل 2021 - أي لمدة أطول بمقدار 25 شهراً.

208 - وتشكل التوقعات أداة هامة للنهوض بالكفاءة، إلا أن التوقعات غير الدقيقة قد تؤدي إلى تشويه المعطيات الخاصة باستقدام الموظفين وتؤدي في نهاية المطاف إلى زيادات في تكاليف الأنشطة القضائية. ولا ينبغي إغفال تقرير التقييم السابق لمكتب خدمات الرقابة الداخلية: إذ أُشيد في ذلك التقرير بالدوائر لكفاءتها، وتخطيطها المنهجي، وحصافتها المالية في مستويات التوظيف، ولاعتمادها ممارسة توظيف الأفراد الذين يتناسبون مع ثقافة العمل، ولإرسائها تكاملاً سلساً بين فرعي أروشا ولاهاي - مما مكّن الموظفين من دعم القضاة الذين يعملون عن بعد بما يحقق رضاهم التام.

- 209 - ومع ذلك، ترى الآلية أن تقديم توقعات واضحة ودقيقة قد يزيد من الشفافية وأن توفير جداول زمنية وتوقعات مفصلة للنشاط القضائي قد يساعد الأطراف في الإجراءات. وفي هذا التقرير، وضعت الآلية توقعات مفصلة وقدمت مخططات تبين الجداول الزمنية لقضاياها الرئيسية استنادا إلى المعلومات الراهنة.
- 210 - وبطبيعة الحال، فإن التوقعات الواردة في هذا التقرير، شأنها في ذلك شأن جميع التوقعات، سيجري تعديلها حسب الاقتضاء لتعكس التطورات في القضايا الفردية، فضلا عن التطورات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من حالة عدم التيقن.

سابعا - الاستنتاج

- 211 - إن قدرة الآلية على الابتكار والتكيف لا تتجلى فقط في الفترة المشمولة بهذا التقرير، بل يمكن الوقوف عليها بالرجوع إلى تاريخ إنشائها من قبل مجلس الأمن قبل عقد من الزمن تقريبا. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما كان يجري التفكير في إنشاء الآلية، لم يكن القصد أن تعمل جنبا إلى جنب مع المحكمتين المخصصتين لفترة طويلة من الزمن، وإن كان من المتوقع بطبيعة الحال أن تكون هناك مرحلة انتقالية. ومع ذلك، عملت الآلية، خلال السنوات الثلاث والنصف الأولى من عمرها، جنبا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولمدة أربع سنوات ونصف، عملت بالتوازي مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. وتمكنت الآلية من التكيف مع هذه الفترة الممتدة من التعايش من خلال إيجاد سبل لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف إلى أدنى حد، بسبل منها على سبيل المثال أداء الموظفين مهام مزدوجة.
- 212 - وبعد أن أنهت الآلية فترة الإبلاغ الكاملة الأولى بوصفها مؤسسة قائمة بذاتها، فإنها تعرب عن فخرها بما حققته من إنجازات: فقد اختتمت القضايا الرئيسية في كل من المحكمتين؛ وبدأ العمل بنظام لإيداع الملفات يجمع بين النظامين المختلفين للغاية اللذين خلفتهما المحكمتان المخصصتان؛ وتعمل قاعة المحكمة المزودة بأحدث التجهيزات بكامل طاقتها في أروشا؛ وينطبق الآن إطار حديث للاحتجاز على المحتجزين في كل من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي. ومن الجدير بالذكر أن الآلية نجحت في الحفاظ على الإرث القيم للمحكمتين وفي دعم التزام المجتمع الدولي بالسلام والعدالة وسيادة القانون.

- 213 - ويتضمن هذا التقرير أمثلة عديدة على قدرة الآلية على التكيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي اتسمت بأزميتين كبيرتين: فقد بدأت بانخفاض حاد في ميزانية الآلية، وانتهت بوباء صحي على الصعيد العالمي له تداعيات بعيدة المدى. ولم تثن هذه التحديات الآلية عن أداء عملها، فحققت بذلك نتائج وأبقت العمل القضائي المتبقي على المسار الصحيح إلى أقصى حد ممكن من خلال الحفاظ على المرونة والتركيز وفضل تكريسها لولايتها الأساسية. وطوال هذه الفترة، واصلت الاضطلاع بالمهام الأساسية التي أوكلها إليها مجلس الأمن وفقا لأعلى المعايير.

- 214 - وفي الفترة المقبلة، ستواصل الآلية السعي إلى التعجيل بأداء مهامها وتنفيذ التوصيات القيمة التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنفيذا كاملا. وعلاوة على ذلك، ستواصل الآلية العمل بصورة بناءة مع مجلس الأمن والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وهي تتطلع إلى أن تناقش معهما التقدم المبيّن في هذا التقرير الاستعراضي. وتتطلع الآلية أيضا إلى تعزيز التعاون من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بإلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح

اتهام بحقهم وتسليمهم، وإلى إيجاد حل مستدام لنقل الأشخاص التسعة الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم والذين لا يزالون في أروشا.

215 - وفي الختام، تود الآلية أن تعرب عن خالص شكرها لمجلس الأمن والجمعية العامة ومكتب الشؤون القانونية والأمم المتحدة على نطاق أوسع، وكذلك لفرادى الدول الأعضاء التي كان دعمها حيويًا لاستمرار قدرة الآلية على الاضطلاع بولايتها. والآلية مدينة أيضًا بالامتنان البالغ للقضاة والموظفين والأفراد من غير الموظفين الذين أتاحوا لها بعملهم الدؤوب وصمودهم وحماسهم إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها، وكفلوا استمرار أداء المؤسسة لمهامها، ولا سيما في هذه الأوقات غير المسبوقة.

الضميمة الأولى

الصكوك القانونية والتنظيمية العامة والسياسات العامة الصادرة عن الآلية، في 1 نيسان/
أبريل 2020

ألف - القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

- القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (MICT/1/Rev.6)، 18 كانون الأول/ديسمبر 2019
- التوجيه الإجرائي المتعلق بإجراءات تنفيذ القاعدة 110 (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (MICT/15/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- التوجيه الإجرائي المتعلق بإجراءات اقتراح تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية والنظر فيها ونشرها (MICT/16/Rev.2)، 24 أيار/مايو 2018

باء - القضاة

- مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الآلية (MICT/14/Rev.1)، 9 نيسان/أبريل 2018

جيم - الأنشطة القضائية

- التوجيه الإجرائي بشأن استخدام النظام الإلكتروني لإدارة المحكمة (MICT/21/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- التوجيه الإجرائي بشأن طول المذكرات والالتماسات (MICT/11/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- التوجيه الإجرائي بشأن شروط وإجراءات الاستئناف (MICT/10/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- التوجيه الإجرائي بشأن المتطلبات الشكائية لطلبات استعراض القرارات الإدارية (MICT/9/Rev.1)، 20 شباط/فبراير 2019
- التوجيه الإجرائي بشأن إجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدينهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية (MICT/3/Rev.2)، 20 شباط/فبراير 2019
- التوجيه الإجرائي بشأن الملفات المرفوعة أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/7/Rev.3)، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- التوجيه الإجرائي المتعلق بإجراءات تحديد الدولة التي سيقضي فيها الشخص المدان مدة عقوبته بالسجن (MICT/2/Rev.1)، 24 نيسان/أبريل 2014
- الإجراءات المؤقتة بشأن الملفات المقيد الوصول إليها [التقيح 1]، 4 كانون الثاني/يناير 2019

دال - الضحايا والشهود

- التوجيه الإجرائي بشأن توفير خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود (MICT/40)، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
- التوجيه الإجرائي بشأن إجراءات تغيير تدابير الحماية عملاً بالقاعدة 86 (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية للاطلاع على مواد قضت بسريرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية (MICT/8)، 23 نيسان/أبريل 2013

هاء - المحفوظات والسجلات

- سياسة الاطلاع على سجلات الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/17/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019

واو - مكتب المدعي العام

- لائحة المدعي العام رقم 1 (2013) معايير السلوك المهني لمحامي الادعاء (MICT/12)، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
- لائحة المدعي العام رقم 2 (2013) طلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية إلى المدعي العام (MICT/13)، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

زاي - الدفاع

- الأمر التوجيهي المتعلق بتعيين محامي الدفاع (MICT/5)، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012
- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمتهمين المعوزين: المبالغ المنقحة في كانون الثاني/يناير 2020، 1 كانون الثاني/يناير 2020
- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمتهمين المعوزين في إجراءات ما قبل المحاكمة أمام الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمتهمين المعوزين في إجراءات المحاكمة أمام الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمتهمين المعوزين في إجراءات الاستئناف أمام الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمدانيين المعوزين في إجراءات ما بعد الإدانة عند إصدار أمر قضائي يتيح تعيين محامٍ على حساب الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الممثلين للمعوزين من المشتبه فيهم والمتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وبشهادة الزور أمام الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019

- السياسة المتعلقة بدفع أتعاب الأشخاص الذين يساعدون المتهمين المعوزين الذين يمثلون أنفسهم أمام الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- الأجور عن كل ساعة عمل المنطبقة على أفرقة الدفاع اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، 1 كانون الثاني/يناير 2020
- المبادئ التوجيهية لتحديد مدى قدرة مقدم طلب الحصول على معونة قضائية على دفع أتعاب المحامي، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم فواتير ساعات العمل والأنشطة المأجورة لمساعدى المتهمين الذين يمثلون أنفسهم، 25 أيار/مايو 2016
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم فواتير ساعات العمل والأنشطة المأجورة، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2015
- مدونة قواعد السلوك المهني لمحامي الدفاع الذين يمثلون أمام الآلية (MICT/6)، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

حاء - الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

- السياسة المتعلقة بالترجمة الشفوية (MICT/18/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019
- السياسة المتعلقة بالترجمة التحريرية لأغراض ممارسة النشاط القضائي للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/22)، 5 نيسان/أبريل 2018
- المبادئ التوجيهية لتقديم طلبات توفير خدمات الترجمة الشفوية والتعاون معها (MICT/19)، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- مدونة أخلاقيات المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين العاملين لدى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT/20/Rev.1)، 4 كانون الثاني/يناير 2019

طاء - الاحتجاز

- دخول القواعد المنظمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو احتجازهم بناء على أمر منها، الصادرة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، حيز النفاذ في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018
- اللوائح المتعلقة بالإشراف على زيارة المحتجزين والاتصال بهم (MICT/23)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018
- اللوائح المتعلقة بالإجراءات التأديبية للمحتجزين (MICT/24)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018
- اللوائح المتعلقة بإجراءات تقديم الشكاوى المتاحة للمحتجزين (MICT/25)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018

الضمانة الثانية

الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة عن الآلية، في 10 نيسان/أبريل 2020

أولا - الرئيس

ألف - أوامر الرئيس بتعيين قاض وحيد أو هيئة قضاة

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
198	1	19	16	28	42	30	43	9	10	أروشا
256	9	32	42	45	54	31	27	16	0	لاهاي
454	10	51	58	73	96	61	70	25	10	المجموع

باء - أوامر الرئيس وقراراته بشأن الإنفاذ

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
65	2	7	32	10	5	1	5	1	2	أروشا
95	3	15	14	14	16	18	13	2	0	لاهاي
160	5	22	46	24	21	19	18	3	2	المجموع

جيم - أوامر الرئيس وقراراته المتعلقة بالقضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
22	0	0	0	6	4	4	4	2	2	أروشا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لاهاي
22	0	0	0	6	4	4	4	2	2	المجموع

دال - أوامر الرئيس وقراراته (الأخرى)

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
61	7	32	8	2	3	0	2	5	2	أروشا
52	0	6	27	10	7	1	1	0	0	لاهاي
113	7	38	35	12	10	1	3	5	2	المجموع

ثانياً - دائرة الاستئناف

ألف - أحكام الاستئناف أو إعادة النظر

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2	0	1	0	0	0	0	1	0	0	أروشا
2	0	1	1	0	0	0	0	0	0	لاهاي
4	0	2	1	0	0	0	1	0	0	المجموع

باء - أوامر دائرة الاستئناف وقراراتها المتعلقة بإجراءات إعادة النظر

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
113	0	38	28	30	11	4	1	0	1	أروشا
5	0	0	1	0	1	3	0	0	0	لاهاي
118	0	38	29	30	12	7	1	0	1	المجموع

جيم - أوامر دائرة الاستئناف وقراراتها (الأخرى)

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
64	0	13	8	2	10	9	9	11	2	أروشا
225	11	24	83	46	48	5	8	0	0	لاهاي
289	11	37	91	48	58	14	17	11	2	المجموع

ثالثاً - الدوائر الابتدائية والقضاة الوحيدون

ألف - أوامر الدوائر الابتدائية وقراراتها المتعلقة بإجراءات المحاكمة

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أروشا
366	15	93	108	114	31	5	0	0	0	لاهاي
366	15	93	108	114	31	5	0	0	0	المجموع

باء - أوامر الدوائر الابتدائية وقراراتها المتعلقة بالقضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
17	0	5	0	0	0	12	0	0	0	أروشا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لاهاي
17	0	5	0	0	0	12	0	0	0	المجموع

جيم - الهيئات المؤلفة من ثلاثة قضاة

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أروشا
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	لاهاي
1	0	1	0	المجموع						

دال - أوامر القضاة الوحيدين وقراراتهم المتعلقة بتدابير حماية الشهود

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
100	0	12	2	6	27	18	27	3	5	أروشا
285	18	31	33	54	54	41	32	22	0	لاهاي
385	18	43	35	60	81	59	59	25	5	المجموع

هاء - أوامر القضاة الوحيدين وقراراتهم المتعلقة ببدء الإجراءات بشأن انتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
187	20	105	31	7	21	0	2	1	0	أروشا
49	1	24	13	2	5	0	3	1	0	لاهاي
236	21	129	44	9	26	0	5	2	0	المجموع

واو - أوامر القضاة الوحيدين وقراراتهم (الأخرى)

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
112	0	4	10	21	47	17	7	5	1	أروشا
77	0	7	23	9	19	10	8	1	0	لاهاي
189	0	11	33	30	66	27	15	6	1	المجموع

رابعاً - المجموع

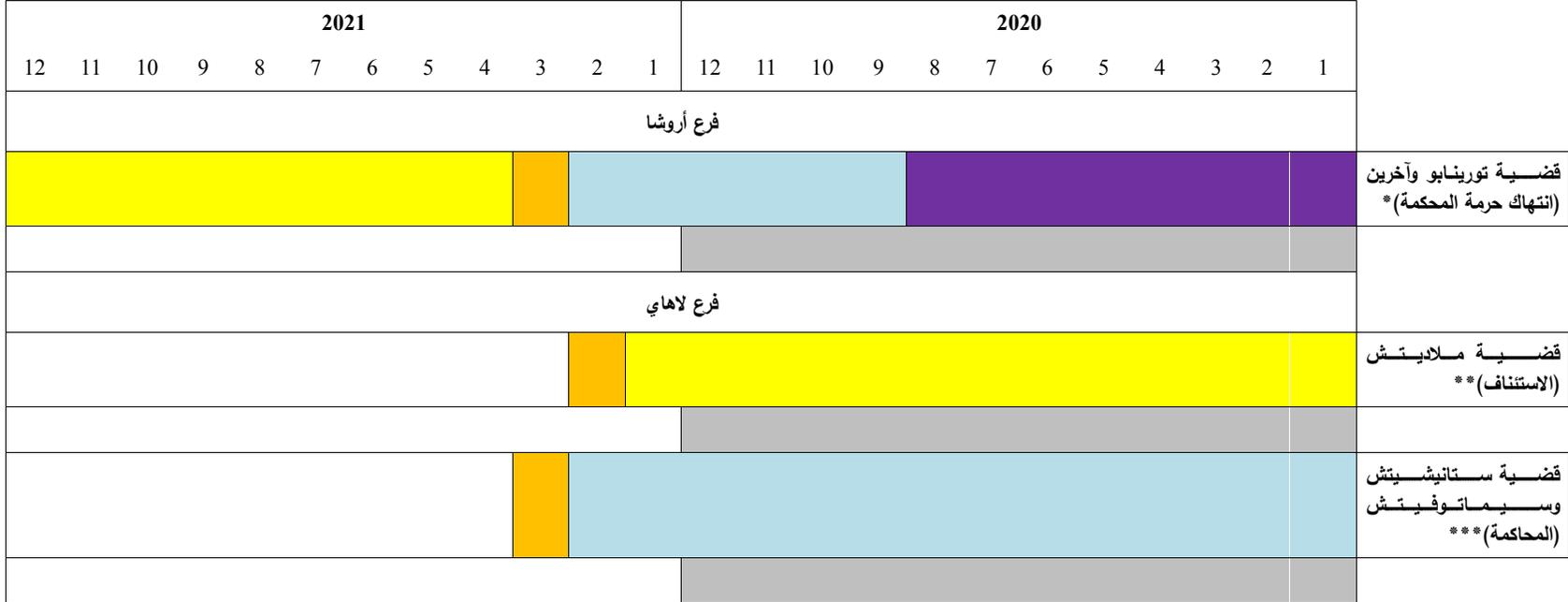
ألف - مجموع الأحكام: 4

باء - مجموع الأوامر والقرارات

المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
939	30	235	135	112	170	95	100	37	25	أروشا
1 411	57	233	344	294	235	114	92	42	0	لاهاي
2 350	87	468	479	406	405	209	192	79	25	المجموع

الضمانة الثالثة

حالة إجراءات المحاكمة والاستئناف في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة
2020-2021، استناداً إلى المعلومات المتاحة في 15 نيسان/أبريل 2020 والقابلة للتغيير



- * من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في قضية تورينابو وآخرين ابتداءً من نهاية آب/أغسطس 2020. ومن المتوقع أن ينتهي الاستماع إلى الأدلة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن تقدم المرافعات الختامية في شباط/فبراير 2021. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في آذار/مارس 2021. ورهنا بنتيجة الحكم الابتدائي، قد تصير القضية إلى الاستئناف.
- ** من المتوقع أن تنتهي إجراءات الاستئناف وأن يصدر الحكم فيها في شباط/فبراير 2021.
- *** من المتوقع أن تنتهي مرحلة الاستماع إلى الأدلة والمرافعات الختامية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في الربع الأول من عام 2021. ورهنا بنتيجة الحكم الابتدائي، قد تصير القضية إلى الاستئناف.